المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/EUNU1558
القبول Accepted
2025-4-15
التعديل Revised
2024-10-10
التسلم Received
2024-1-16

محمد وسيم ملا | Mohmad Waseem Malla*

العلاقات الهندية – القطرية: نمو حذر في ظل اعتماد متبادل متزايد؟

India-Qatar Relations: Growing yet Stagnant?

تطوّرت العلاقات الهندية – القطرية منذ أن أرسى البلَدان علاقاتهما الدبلوماسية في عام 1973، وقد تحسّنت على نحو ملحوظ في السنوات الأخيرة، مدفوعةً بمصالح اقتصادية مشتركة وتعاون متنام في مجالات شتى، مثل الطاقة والدفاع والثقافة. تبحث هذه الدراسة في مسار العلاقات الهَندية – القطرية والعوامل التي أسهمت في تطوّرها. وانطلاقًا من الإطار النظري الأوسع للاعتماد المتبادل المعقّد، تحلّل العواملَ الاقتصادية والجيوسياسية التي تدفع الهند إلى تطوير علاقاتها بقطر، فضلًا عن دور الأواصر الثقافية والشعبية في تقوية هذه العلاقات. وتتناول التحديات التي عرقلت تطور العلاقات، بما في ذلك التوتّرات الإقليمية والخلافات السياسية. وعلى الرغم من أن هذه العلاقات تشهد نموًّا واعدًا، فإنها لا تزال تعاني ركودًا ملحوظًا في المجالَين السياسي والاستراتيجي.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية، العلاقات الهندية – القطرية، الاعتماد المتبادل المعقد.

India-Qatar relations have come a long way since the two nations established diplomatic ties in 1973. Despite a slow start, relations between the two countries have improved significantly in recent years, driven by shared economic interests and increasing cooperation in areas such as energy, defence, and culture. This article examines the trajectory of India-Qatar relations and the factors that have shaped their development. Within the broader theoretical framework of Complex Interdependence, this study analyses the economic and geopolitical factors driving India's engagement with Qatar, as well as the role of cultural and people-to-people ties in strengthening the relationship. It also considers the challenges that have impeded progress in India-Qatar relations, including regional tensions and political differences. Despite the promising growth in India-Qatar relations, this article argues that the relationship remains largely stagnant in the political and strategic domain, with Qatar's independent policymaking contributing to India's inhibitions to pursue a relationship more forcefully beyond economic transactions.

Keywords: Foreign Policy, India-Qatar Relations, Complex Interdependence.

* زميل باحث، المركز الدولي لدراسات السلام، نيودلهي، الهند.

Research Fellow, International Centre for Peace Studies (ICPS), New Delhi, India.
Email: anthemwaseem@gmail.com

مقدمة

تُعد العلاقات القطرية - الهندية جزءًا من علاقات الهند التاريخية بمنطقة الخليج. وقبل توطيد حكم أسرة آل ثاني، الحاكمة في قطر، في القرن التاسع عشر، خضعت الإمارة لحكم مَرنٍ وتأثرت بتدخلات خارجية. وقد نجح الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني (1878-1913)، مؤسِّس قطر الحديثة وبانيها، في تأمين الحكم الذاتي، من خلال سلسلة من المناورات السياسية، التي بلغت ذروتها مع إبرام معاهدة 1868 مع الإمبراطورية البريطانية والسلطات العثمانية[1].

أقدم الشيخ جاسم، في ثمانينيات القرن التاسع عشر، على استبعاد أبناء الجالية التجارية الهندية، الذين كانوا يتمتّعون بامتيازات اقتصادية تفضيلية في أنحاء الخليج كلّه، بوصفهم رعايا بريطانيين. وقد اتخذ هذا القرار انطلاقًا من استراتيجية التحوط Hedging التي تبنّاها من أجل ضمان استقلال قطر. وحدثت هذه العملية في عام 1883، ثم تكرّرت في عام 1885؛ ما جعل قطر البلد الخليجي الوحيد الذي ظلّ يخلو من جالية هندية طوال نحو نصف قرن[2]. وعلى الرغم من هذا الانقطاع التاريخي، سارعت الهند وقطر إلى إضفاء الطابع الرسمي على علاقاتهما الدبلوماسية في عام 1973؛ أي بعد استقلال قطر عن بريطانيا في 3 أيلول/ سبتمبر 1971 بعامَين.

وبينما كانت الهند وقطر تحتفلان، في عام 2023، بمرور 50 عامًا على بداية علاقاتهما الثنائية، شهدت هذه العلاقة توترًا حادًّا حين أصدرت المحكمة الابتدائية القطرية، في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حكمًا بالإعدام على ثمانية مسؤولين سابقين في البحرية الهندية، بتهمة "انتهاك أسرار حسّاسة" بإيعاز من إسرائيل[3]. كان هؤلاء المسؤولون موظّفين في شركة الظاهرة العالمية للتقنيات والخدمات الاستشارية Dahra Global Technologies and Consulting Services. وقد بدا أن هذا التطوّر يمكن أن يلقي بظلاله على علاقات البلدين الثنائية، ويختبر قوة الهند الدبلوماسية، على الرغم من تعهّد مستويات حكومية هندية رفيعة بالتدخّل السريع لمعالجة القضية.

وشهدت القضية تطوّرًا لافتًا للانتباه بعد اجتماع بين رئيس الوزراء ناريندرا مودي Narendra Modi (2014-) وأمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2023، خلال مؤتمر المناخ الثامن والعشرين COP28 في دبي. وقد خفّفت محكمة الاستئناف القطرية، في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2023، أحكامَ الإعدام الصادرة في حقّ المعتقلين إلى أحكام متفاوتة بالسجن[4]، ثم أفرجت الحكومة عن المسؤولين المعتقلين في شباط/ فبراير 2024، إثر صدور عفو أميري[5]. وفي إثر ذلك، لاقت الحكومة الهندية تقريظًا من أطراف داخلية متعدّدة، مفاده أن ذلك يمثّل نجاحًا دبلوماسيًا كبيرًا للهند، ودليلًا على نفوذها في المنطقة. فمثلًا، أثنت افتتاحية صحيفة **ذي إنديان إكسبرس** الهندية الشهيرة على الحكومة الهندية، لارتقائها إلى مستوى "التحدّي" وتأمينها الإفراج عن المواطنين الهنود بـ "دبلوماسية هادئة وصبورة أشرف عليها رئيس الوزراء، على الرغم من الأضواء التي ألقتها وسائل الإعلام الوطنية والدولية على قضية السجناء"[6].

وشهدت علاقات الهند بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عامة، قفزة وتنوّعًا ملحوظين، بفعل الزخم الذي منحته الهند منذ عام 2014 لتركيزها المستجدّ على المنطقة، في إطار سياسة "التوجه غربًا" Look West Policy[7]. وهكذا، باتت الهند تنظر إلى المنطقة بوصفها "جوارها الممتدّ"، أو "جوارها البحري"، على حدّ وصف رئيس الوزراء مودي؛ إذ تمثل لها شريان الحياة في مجال الطاقة. ثم إن الهند نفسها كانت مصدرًا رئيسًا للعمالة في دول مجلس التعاون. وقد تنوّعت علاقاتها النوعية واتّسعت في مجالات التعاون المختلفة، بما في ذلك القطاعات السياسية والدفاعية وسواها. أما في المجالات السياسية والدبلوماسية، فيبدو أن الهند قد حيّدت، إلى حدّ ما،

1 Allen Fohmertz, *Qatar Modern History* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2012), p. 41.

2 Rosemarie Said Zahlan, *The Creation of Qatar*) London: Croom Helm; New York: Barnes & Noble Books, 1979), p. 56;
فتوح عبد المحسن الخترش وعبد العزيز المنصور، **مصادر تاريخ قطر: 1868-1916**، ط 2 (الكويت: دار ذات السلاسل، 1984)، ص 82؛
K. Pasha, "Sheikh Jasim and India," in: A. K. Pasha (ed.), *India and the GCC States: Historical, Geopolitical and Strategic Perspectives* (New Delhi: Wisdom Publications, 2014), p. 327.

3 Kallol Bhattacherjee & Suhasini Haidar, "Eight former Indian Navy Officers get Death Penalty in Qatar," *The Hindu*, 27/10/2023, accessed on 16/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPuQ;
"قطر.. أحكام بإعدام 8 هنود والحكومة الهندية تعلق"، **سي إن إن بالعربية**، 2024/10/27، شوهد في 2025/1/17، في: https://n9.cl/7ae53

4 Meryl Sebastian, "Qatar Commutes India Ex-Navy Officers' Death Penalty," *BBC*, 29/12/2023, accessed on 17/1/2025, at: https://n9.cl/c34xb;
"الخارجية الهندية: محكمة قطرية تخفف أحكام الإعدام بحق ثمانية هنود"، **العربي الجديد**، 2023/12/19، شوهد في 2025/1/17، في: https://n9.cl/vspia3

5 "الهند: قطر أفرجت عن 8 ضباط سابقين بالبحرية الهندية"، **الجزيرة نت**، 2024/2/12، شوهد في 2025/1/17، في: https://shorturl.at/GoUDt

6 "Express View on Indian Navy Veterans' Return from Qatar: Breakthrough," *The Indian Express*, 12/2/2024, accessed on 17/1/2025, at: https://shorturl.at/AgdQ0

7 Guy Burton, "India's 'Look West' Policy in the Middle East under Modi," 6/8/2016, accessed on 17/1/2025, at: https://shorturl.at/5R6j3

العامل الباكستاني في تعاملاتها مع دول المنطقة، بعد أن كانت الأخيرة تُعدّ حليفًا تقليديًا لباكستان، ولا سيما فيما يتعلق بقضية كشمير[8].

ومن بين دول الخليج، برزت قطر فاعلًا جيو-اقتصاديًا مهمًا؛ لا بفعل ثرواتها فحسب، بل بفعل مكانتها الإقليمية والدولية في شؤون غرب آسيا أيضًا. وقد دأبت الهند وقطر على إقامة علاقات دبلوماسية، وسياسية، وتجارية، لتصبح – شيئًا فشيئًا – أشد متانة وعمقًا وشمولًا. وبعد أن كان التركيز في بداية العلاقات على القضايا الدبلوماسية والسياسية، اتّسع نطاق التعاون تدريجيًا ليتضمّن التعاون السوسيو-اقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن قطر هي المزود الرئيس للهند بالغاز الطبيعي، في حين تمثل الهند الشريك التجاري الأكبر لقطر بعد الصين[9].

أولًا: الإطار النظري

لفحص الديناميات المختلفة للعلاقات الهندية - القطرية، تعتمد هذه الدراسة نظريةَ الاعتماد المتبادل Interdependence، التي قدّمها في سبعينيات القرن العشرين عالِمَا السياسة والعلاقات الدولية الأميركيان، روبرت كيوهان وجوزيف ناي، لتكون إطارًا تحليليًا بديلًا من البرادايم الواقعي في فهم العلاقات الدولية، ولإعادة تفسير ديناميات التحوّلات السياسية الدولية.

أكّد كيوهان وناي، في كتابهما **القوة والاعتماد المتبادل** (1977)، أن التداول فوق الوطني Transnational لرؤوس الأموال، والاتصالات، والأشخاص، والبضائع، وتعدّد الارتباطات العابرة للحدود والمعاملات المتبادلة، كل ذلك ولّد مصفوفة معقّدة من "الاعتماد المتبادل" بين الدول ذات السيادة. ويحاجّان بأن الدول انتقلت، من خلال تعدد التفاعلات والتبادلات العابرة للحدود، إلى حالة اعتماد متبادل تتسم فيها العلاقات بطبيعة تبادلية، لكنها تتصف بعدم التماثل Asymmetry[10]. ويحددان لاحقًا، ثلاث سمات رئيسة وضرورية لظهور الاعتماد المتبادل بين الدول:

1. وجود قنوات متعدّدة: لا تقتصر هذه القنوات على التفاعلات الرسمية بين الحكومات، التي تديرها الدوائرُ المسؤولة عن العلاقات الخارجية، بل تشمل - أيضًا وعلى نحو جوهري - العلاقات غير الرسمية بين النخب الحكومية وغير الحكومية، فضلًا عن المنظّمات فوق الوطنية؛ إذ يؤدي هؤلاء الفاعلون دورًا حاسمًا في تعزيز أهداف العلاقات بين الحكومات، وهو ما يعزّز الترابط بين سياسات الدول الخارجية. ومن جهة أخرى، توسّع هذه التفاعلاتُ فوق الوطنية الوظائفَ المحلية للدول تدريجيًا، لتتداخل - بصورة متنامية - مع السياسات المحلية وتشكّلها. وتتعاظم هذه العملية من خلال الاتصالات فوق الوطنية؛ "ما يؤدّي إلى انطماس الخطوط الفاصلة بين السياسة الداخلية والخارجية، وزيادة عدد القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية"[11].
2. غياب التسلسل الهرمي للقضايا التي تسعى الدول إلى التصدّي لها: يرجع ذلك، في المقام الأول، إلى انحسار أهمية الأمن العسكري في تحديد العلاقات بين الدول. ومن هنا، نجد أن أهمية القضايا غير العسكرية، التي يُنظر إليها غالبًا بوصفها قضايا ذات نطاق محلي، تتجاوز الحدود الوطنية على نحو مطّرد؛ ما يـؤدّي إلى انطماس التمييز الصارم بين المخاوف الداخلية والخارجية. ويتفاقم التعقد الخاص بـ "صياغة سياسة خارجية متماسكة ومتّسقة"[12] أيضًا، وذلك عندما تملأ القضايا المتعدّدة أجندات السياسة الخارجية، مع احتمال أن تتعرّض مصالح دوائر محلية محدّدة للخطر بسبب بعض تلك القضايا، من دون أن يحتّم ذلك تهديد المصالح الوطنية الشاملة.
3. تضاؤل التعويل على القوة العسكرية: يرجع هذا التضاؤل إلى غياب التسلسل الهرمي للقضايا المترابطة ارتباطًا وثيقًا. وتفترض النظرية أن استخدام القوة العسكرية مكلف ومُحاط بالشكوك؛ ما يجعلها أداة تفتقر إلى التأثير والجدوى في تحقيق المصالح الاقتصادية والبيئية، ولا سيما في السياقات التي تدفع الدول إلى تبنّي الاعتماد المتبادل.

إن العلاقات الهندية - القطرية ذات الأوجه المتعدّدة تتّسم بقنوات متنوّعة للتفاعل، مثل تجارة الطاقة والعلاقات الثقافية وحضور الجالية الهندية الكبيرة، وغير ذلك. ومن ثم، تبرز أهمية إطار الاعتماد المتبادل في توفير عدسة نظرية يمكن من خلالها تحليل تعقيدات العلاقات الثنائية بين الدول وديناميّاتها. ويساعد هذا الإطار في تفكيك الأسباب الكامنة في ركودها؛ عبر السماح بتحليل مساعي الدولتين تجاه تحقيق أهدافهما السياسية، وفهم مدى تأثر تلك المساعي بعوامل داخلية

8 Seema Guhadown, "Beyond Religion, Remittances: India's Relationship with West Asia Has Transformed into Partnership of Mutual Interests," *Outlook India*, 10/1/2023, accessed on 5/9/2024, at: https://shorturl.at/46DEy

9 National Planning Council Qatar, "Qatar Foreign Merchandise Trade Surplus was QR 17.6 billion of the State of Qatar, March 2024," 29/4/2024, accessed on 5/9/2024, at: https://shorturl.at/B9Ky9

10 Robert Keohane & Joseph Nye Jr., *Power & Interdependence*, 4th ed. (Boston: Longman, 2011), pp. 20-21.

11 Ibid.

12 Ibid., p. 22.

وخارجية. ويشير الفهم التقليدي السائد إلى أن تعزيز الاعتماد المتبادل الاقتصادي سيؤدّي على نحو طبيعي إلى علاقة أوسع شمولًا بين البلدين، لكننا نزعم أن العلاقات لم تصل بعد ذلك إلى المستوى المنشود؛ إذ لا يزال بعض التردد قائمًا، وخصوصًا في مجال التعاون الدفاعي.

ثانيًا: طبيعة العلاقات السياسية بين الهند وقطر

1. بداية العلاقات الثنائية

شهدت العلاقات الثنائية بين الهند وقطر في مراحلها الأولى تطوّرًا بطيئًا؛ إذ لم يتبادل الطرفان زيارات رفيعة المستوى، بعد إقامة علاقات رسمية في عام 1973، طوال ثلاثة عقود، إلى أن حدث ما يمكن تسميته "الانفراج الدبلوماسي المهمّ الأول" بين البلدين، حين زار الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (1995-2013) الهند في نيسان/ أبريل 1999[13].

يمكن أن يُعزى هذا التطوّر البطيء في العلاقات الهندية - القطرية إلى طبيعة اهتمامات الدولتين، الداخلية والاستراتيجية، وهو ما تفسره النظرية الواقعية التي تركّز على الأولويات الداخلية والخارجية التي توجّه سلوك كل دولة. ففي العقدين اللذين أعقبا استقلال قطر، لم تُظهِر الأخيرة في عهد الأمير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (1972-1995) نزعة لاستغلال ثروتها الهيدروكربونية؛ على نحو يمكّنها من رسم سياسة خارجية إقليمية مستقلّة عن التيار السائد في الدبلوماسية الإقليمية، الذي تقوده المملكة العربية السعودية. وكانت الهند، حينئذ، مُثقَلة بإطار اقتصادي حمائي وسياسات تنموية حذرة، فقد واجهت التعقيدات التي خلّفها نموذجها الاقتصادي المنغلق على نفسه. وأسهمت سياستها الخارجية - التي اتّسمت بعدم الانحياز - في التحجيم النسبي لانخراطها في الاقتصاد الدولي، وهذا الأمر شمل دول منطقة الخليج أيضًا. وأدّت المقاربة التنموية الحذرة والجمود البيروقراطي إلى ركود علاقات الهند الثنائية مع دول المنطقة.

2. التهيئة لتطور العلاقات الثنائية بين الهند وقطر

شكّلت تسعينيات القرن العشرين منعطفًا في العلاقات بين البلدين؛ إذ اعتبرت الإصلاحات الاقتصادية في الهند، والتحولات التي شهدتها سياسة قطر الخارجية مع تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم مؤشّرًا دالًّا على تبدّل السياسات في كلا البلدين، بما في ذلك تهيئة الظروف للتحوّل الذي طرأ على علاقاتهما الثنائية وإعادة صياغتها. وتعكس هذه التطوّرات، على نحو حاسم، الطريقة التي شرعت بموجبها الدولتان في تعزيز مواقفهما وإبرازها في الساحة الدولية.

ففي السياق الهندي، تخلّت البلاد تحت قيادة رئيس الوزراء ناراسيمها راو P. V. Narasimha Rao (1991-1996)، ووزير المالية مانموهان سينغ Manmohan Singh (1991-1996)، عن المقاربة الاقتصادية التي اتبعتها بعد الاستقلال، وانفتحت على العالم، عبر الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي استهدفت تحرير اقتصادها. وشملت هذه الإصلاحات البنيوية، بداية من عام 1991، المجالات الاقتصادية الرئيسة، مثل الصناعة والتجارة والاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا والقطاع العام، وقد كانت حيوية في إنعاش الاقتصاد الهندي الذي كان يعاني ركودًا[14]. ومع بدء اقتصاد البلاد في تسريع وتيرة الانتعاش الملموس الذي رافق التوسّع الصناعي الكبير، تزايدت حاجة الهند إلى الطاقة كثيرًا؛ ما أدّى إلى الاعتماد المتنامي على النفط الخليجي والغاز الطبيعي القطري المُسال على نحو متزايد.

تزامن ذلك مع النقلة النوعية التي شهدتها قطر، بتولّي الشيخ حمد مقاليد الحكم. وقد بشّر هذا التحوّل بعهد جديد في طموحات قطر الجيوسياسية والجيو-اقتصادية؛ إذ أصبحت الدولة أكثر حزمًا في سياستها الخارجية، وشرعت في إعادة بلورة مكانتها السياسية والدبلوماسية في المنطقة وخارجها[15]. وقد شرعت أيضًا في استغلال مواردها بكثافة لتحقيق التنمية الوطنية، وفرضت نفسها لاعبًا إقليميًا رئيسًا ذا طموحات دولية، عبر توسيع علاقاتها الثنائية مع القوى الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وسواهما، في المجالات الجيوسياسية والجيو-اقتصادية[16]. فضلًا عن ذلك، تبنّى الشيخ حمد مقاربة متعدّدة الأطراف في سياسة البلاد الخارجية؛ إذ أقام علاقات مع فاعلين سياسيين ينتمون إلى توجهات أيديولوجية متنوّعة[17].

وفي خضمّ هذه التحوّلات المتوازية، أعادت قطر والهند تشكيل علاقاتهما من خلال التركيز على مصالحهما الوطنية في تنويع الأسواق

13 جمهورية الهند، سفارة دولة قطر في نيودلهي، "العلاقات القطرية - الهندية"، شوهد في 2025/1/17، في: https://rb.gy/4xz4o3

14 Deepak Nayyar, "Economic Liberalisation in India: Then and Now," *Economic and Political Weekly*, vol. 52, no. 2 (2017), pp. 41–48.

15 ينظر: مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

16 Mohamad Waseem Malla, "Media-Foreign Policy Discourse: Analysing Coverage of Saudi Arabia-Iran Rivalry by Al Jazeera English, 2006-2018," PhD Thesis, Jawaharlal Nehru University, New Delhi, pp. 49-50.

17 ينظر: قبلان.

وتعزيز أمن الطاقة. وتُظهر هذه الإجراءات، من منظور الاعتماد المتبادل المعقد، كيف أنّ الدول تُعيد تكييف نفسها وتعزز قوّتها، من أجل تأمين مصالحها. ولا ريب في أن تبادل زيارات رفيعة المستوى بين الدول يُعدّ من المؤشّرات المهمّة الدالّة على طبيعة العلاقات الدبلوماسية الصحية. وهكذا، شهدت العلاقات بين الهند وقطر تطوّرًا وترسيخًا ملحوظين مع مضي الوقت، وتميّزت بسلسلة من الزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى على مرّ السنين.

أدّت الزيارات دورًا محوريًا في تحسين العلاقات الثنائية وتقويتها. ويتّضح ذلك، خاصةً، في الاتفاقيات المتعلّقة بالتجارة والدفاع ومكافحة الإرهاب. وانطلاقًا من منظور الاعتماد المتبادل، لم تهدف هذه الزيارات إلى تعزيز العلاقات التاريخية فحسب، بل يمكن فهمها أيضًا بوصفها خطوات عملية اتخذتها الدولتان، من أجل الاستفادة من التعاون الاقتصادي في تعزيز قوّتهما وأمنهما ودعم مصالحهما، في نظام دولي يقوم على التنافس والتعاون في الوقت نفسه.

3. الزيارات المتبادلة

في ظل الديناميات المحلية والدولية المتغيّرة في البلدين، جاءت الزيارة الأولى لأمير دولة قطر، الشيخ حمد، للهند، في الفترة 6-8 نيسان/ أبريل 1999. وقد أظهرت هذه الزيارة رغبة قطر في التعاون الشامل مع الهند، وعُدّت حدثًا "فاصلًا" في سياق تأسيس شراكة "تقليدية دافئة وودّيــة"[18]. وقد عكست تشكيلة الوفد الذي ضمّ وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني (1992-2013) ووزير الصناعة والطاقة عبد الله بن حمد العطية (1999-2011) ووزراء بارزين آخرين، عَـزْم قطر على مواصلة شراكتها الشاملة مع الهند[19]. عقد الوفد القطري محادثات موسّعة مع القيادة الهندية، بما في ذلك الرئيس الهندي كوتشيريل رامان نارايانان Kocheril Raman Narayanan (1997-2002) ورئيس الوزراء أتال بيهاري فاجبايي Atal Bihari Vajpayee (1998-2004) وغيرهما، ركّزت على تعزيز العلاقات الثنائية، وخصوصًا في قطاع صادرات الغاز الطبيعي المُسال الطويلة الأمد. وتمخّضت الزيارة عن توقيع ستّ اتفاقيات، منها مذكرة تفاهم حول إنشاء مجلس أعمال مشترك لتسهيل التجارة البينية. وفي غضون بضعة أشهر من الزيارة، أبرمت شركة بترونت الهندية Petronet LNG Limited, PLL في 31 تموز/ يوليو 1999 اتفاقية أمدها 25 عامًا لاستيراد الغاز الطبيعي المُسال، مع شركة راس غاز القطرية التي أصبح اسمها "قطر للطاقة"[20].

زار الشيخ حمد الهند مرة ثانية في نيسان/ أبريل 2005. وقد اكتسبت هذه الزيارة أهمية كبيرة، في ضوء تبنّي الهند سياسة "التوجه غربًا" بداية من عام 2005، اعترافًا من الهند بالأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي تحظى بها قطر ومنطقة الخليج بالنسبة إلى مساعيها الاقتصادية وسياستها الخارجية على حدّ سواء، كما أن "إمكانات؛ الهند بوصفها دولة كبيرة ومستقرّة وديمقراطية، وقوة سياسية واقتصادية ناشئة في آسيا والعالم"، جعلت دول الخليج وجهة جذّابة لوارداتها من الطاقة[21]. ومن هنا، ركّزت الزيارة على تعزيز العلاقات الثنائية في قطاعات الطاقة والطيران والتجارة والتعليم والأمن والدفاع، بما في ذلك اتفاقية الخدمات الجوية[22].

استجابت الهند، على نحو مماثل، للمساعي القطرية الرفيعة المستوى، وذلك بزيارة رئيس الوزراء مانموهان سينغ للدوحة في عام 2008. وقد شكّلت هذه الزيارة مرحلة جديدة في علاقاتهما الثنائية؛ إذ كان لها دور حاسم في توسيع آفاق علاقاتهما لتتجاوز نطاقها التقليدي المتمحور حول الطاقة إلى مجال الدفاع والأمن، عبر توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والأمني[23]. ومثّلت هذه الاتفاقية التعاون الدفاعي الجوهري الأول الذي أبرمته الهند مع دولة خليجية؛ ما أكّد عزم الهند على تنويع علاقاتها، والانتقال من الشراكة في مجال الطاقة التي طالما ميّزت العلاقات الهندية - القطرية، إلى التعاون الاستراتيجي. وأسّس الطرفان آلية للمراقبة المشتركة، وهي إطار عملٍ يهدف إلى الإشراف على تنفيذ اتفاقياتهما الثنائية وتقييمها، وتعميق التعاون المؤسساتي، وضمان المشاركة السلسة في مختلف القطاعات، فضلًا عن تعزيز المساءلة[24]. وعلى الرغم من هذه التطوّرات الواعدة، ولا سيما في مجال الدفاع، فإن الاجتماعات لم تُفضِ إلى تفاهم مشترك يعكس مخرجات الاجتماعات الرفيعة المستوى؛ ما أكّد أن العقبات التي تحول دون التوافق الاستراتيجي الكامل كانت لا تزال قائمة. وقد ألقى التردّد

18 Government of India, Ministry of External Affairs, *Annual Report 1999–2000* (New Delhi: 2000), p. 38, accessed on 17/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPF2

19 Ibid.

20 Ibid.

21 Prasanta Kumar Pradhan, "Accelerating India's 'Look West Policy' in the Gulf," *IDSA Issue Brief*, 3/2/2011, accessed on 10/9/2024, at: https://tinyurl.com/ycxrkv62

22 "India, Qatar to Boost Energy Ties," *Al Jazeera*, 14/4/2005, accessed on 14/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GP48

23 Government of India, Ministry of External Affairs, *Annual Yearbook 2008-2009* (New Delhi: 2009), p. 46.

24 Avtar Singh Bhasin, *India's Foreign Relations – 2009 Documents*, Government of India, Ministry of External Affairs (New Delhi: 2009), p. 1772.

المتبادل الضوء على سياسة الحذر لدى البلدين؛ ما أكد أن توسيع نطاق العلاقات الثنائية كان لا يزال مقيّدًا بدرجة من التحفّظ الجيوسياسي.

وواصلت قطر تأكيد صعودها الجيوسياسي إبّان عهد الشيخ حمد؛ ما رسّخ قوّتها الدبلوماسية مع الفاعلين الدوليين الكبار، وخصوصًا في مجال الطاقة، بعد أن أصبحت أكبر مُصدِّر للغاز الطبيعي المُسال في العالم، وحرصها على توسيع سوق الغاز. وكان لهذا التطوّر آثار حاسمة في أمن الطاقة الهندية، إذ زاد طلب الهند على النفط والغاز الطبيعي المُسال على نحو ملحوظ، من 4.7 في المئة إلى 14 في المئة، وهذا استدعى إنشاء سلسلة إمدادات مُستدامة للطاقة، وجعل قطر فاعلًا محوريًا في بنية أمن الطاقة الهندية[25]. وانطلاقًا من ذلك، توجّه الشيخ حمد إلى نيودلهي في الفترة 8-10 نيسان/ أبريل 2012، في زيارة كانت الثالثة من نوعها. وقد أشارت الرئيسة الهندية براتيبها باتيل Pratibha Patil (2007-2012) إلى قطر بوصفها جزءًا من "الجوار الممتدّ" للهند، وركّزت على الأهمية الحضارية والاستراتيجية التي توليها بلادها لمنطقة الخليج. وقد عكست دعوتها إلى ترجمة التناغم الحالي بين البلدين إلى "شراكة مفيدة ودائمة"، وهو طموح للهند متمثّل في الارتقاء بعلاقتها مع قطر إلى ما هو أبعد من التعاملات الاقتصادية[26].

واكتسبت هذه الزيارة أهمية أيضًا بسبب ما رافقها من تحوّل جيوسياسي في عموم منطقة الشرق الأوسط كانت له آثار بعيدة المدى في الحسابات الاستراتيجية الهندية. فقد برزت متغيّرات جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين، بعد تطوّر سياسة قطر الخارجية وتأكيد تبنيها استراتيجية متعددة الأبعاد للحفاظ على استقلاليتها، فضلًا عن تطور دورها وسيطًا دبلوماسيًا في العديد من النزاعات التي شملت فاعلين إقليميين أساسيين، بما في ذلك افتتاح حركة طالبان مكتبًا سياسيًا لها في الدوحة في عام 2012[27]. وقد عدّت الهند ذلك تطوّرًا مقلِقًا لها، ولا سيما عند النظر إلى شراكتها المتطوّرة مع الحكومة الأفغانية، وجهودها الطويلة الأمد في بناء "النيات الحسنة" مع أفغانستان، عبر استثمارات كبيرة في مجال إعادة الإعمار والتنمية. وكانت مخاوف الهند متجذّرة في علاقات طالبان الأفغانية التاريخية الوطيدة مع باكستان، وهي الخصم الإقليمي الرئيس للهند؛ إذ تعاملت مع عودة ظهورها المحتمل بوصفها تهديدًا مباشرًا لمصالحها الاستراتيجية؛ ما يهدّد نفوذها الذي بنته بعناية على مرّ السنين، عبر جهود إعادة الإعمار الاقتصادي في أفغانستان التي تُقدّر قيمتها بمليارات الدولارات الأميركية[28].

شهدت قطر والهند، في عامَي 2013 و2014، تحوّلات على مستوى قيادتَي البلدين؛ ففي قطر تولى الشيخ تميم مقاليد الحكم في البلاد في حزيران/ يونيو 2013. أما في الهند، فقد أصبح ناريندرا مودي رئيسًا للوزراء في أيار/ مايو 2014، بعد أن قاد حزب بهاراتيا جاناتا Bharatiya Janata اليميني الهندوسي إلى الفوز في الانتخابات العامة. سعى مودي إلى توجيه ثقل الهند غربًا نحو تعزيز العلاقة مع دول الخليج، وكان الشيخ تميم الزعيم العربي والخليجي الأول الذي يصل إلى الهند بعد تولّي مودي منصبه خلال زيارة جرت في 24 و25 آذار/ مارس 2015؛ ما أكّد أهمية قطر بوصفها "مصدرًا موثوقًا للطاقة"[29]. ففضلًا عن توقيع ستّ اتفاقيات في مجالات الطاقة والاستثمارات والإعلام والتكنولوجيا، أكد بيان مشترك مقتضب أهمية "العلاقات الثنائية الوثيقة والودّية المتجذّرة في التاريخ المشترك، وهي تتّسم بالاستدامة والنمو بفعل الروابط الاقتصادية المتزايدة والتعاون المتعدّد الأوجه والتواصل الحيوي بين الشعبين"[30]. وأشار إلى مستوى جديد من التعاون؛ إذ دان الجانبان الإرهاب واتّفقا على تعميق التعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية، ومكافحة الجرائم العابرة للحدود.

وجاءت زيارة مودي لقطر يومَي 4 و5 حزيران/ يونيو 2016، في سياق تأكيد تركيز الهند المتجدّد على منطقة الخليج، من أجل توسيع نطاق التعاون الثنائي بين البلدين، لينتقل ملف الطاقة إلى الأمن السيبراني والدفاع ومكافحة الإرهاب، فضلًا عن جذب الاستثمارات في إطار سياسة "اِصْنع في الهند"[31]. وبعد أن أبرم الجانبان سبع اتفاقيات تناولت تعميق التعاون في عمليات مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخبارية، ومكافحة غسيل الأموال والاتجار بالمخدّرات، وسواها من الجرائم العابرة للقوميات، اتفقا على ملامح

25 Elizabeth Roche, "India to Ask Qatar to Increase LNG Exports During Emir's Visit," *Live Mint*, 4/4/2012, accessed on 17/1/2025, at: https://tinyurl.com/5xphy755

26 President of India Office, "Speech of the President of the Republic of India, H.E. Smt. Pratibha Devisingh Patil, at the Banquet in Honour of the Emir of the State of Qatar, H.H. Sheikh Hamad Bin Khalifa Al-thani," 9/4/2012, accessed on 1/9/2024, at: https://acr.ps/1L9GPQ6; Ministry of External Affairs, "State Visit of Emir of Qatar to India," 4/4/2012, accessed on 17/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPQU

27 ينظر: قبلان.

28 President of India Office.

29 Amiri Diwan, "HH The Amir Speech at the Dinner Banquet by the President of India," 25/3/2015, accessed on 17/1/2025, at: https://tinyurl.com/25zhpd5k

30 Ministry of External Affairs, "Joint Statement During the State Visit of the Emir of the State of Qatar to India (March 24-25, 2015)," 26/3/2015, accessed on 17/1/2025, at: https://tinyurl.com/3w4sj4tv

31 "About Us," *Make in India*, accessed on 17/1/2025, at: https://tinyurl.com/3jweeu5m

بيان مشترك؛ ما عكس مستوى جديدًا من الثقة في تعاونهما، بخلاف ما شهدته الزيارات الثنائية الرفيعة التي تبادلاها من قبلُ. وتجدر الإشارة إلى أن البيان المذكور دان الإرهاب بطريقة لا لبس فيها، وشدّد على "ضرورة عزل رعاة الإرهاب وداعميه"، من دون الإشارة إلى جهات بعينها، داعيًا إلى "اتخاذ إجراءات عاجلة ضدّ كل الكيانات التي تدعم الإرهاب، وتستخدمه أداة سياسية"[32]. ومن وجهة نظر الهند، شكّل البيان إنجازًا مهمًّا في مجال جهودها الدبلوماسية في حشد الإجماع الدولي ضد الإرهاب، وخصوصًا في سياق سعيها إلى عزل باكستان عن الساحة العالمية.

شملت الزيارات المتبادَلة ذات المستوى الرفيع زيارة رئيس الوزراء القطري الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني (2013-2020) في عام 2016 للهند، في مقابل زيارة نائب الرئيس الهندي فينكايا نايدو Venkaiah Naidu (2017-2022) في عام 2022، وزيارة نائب الرئيس الهندي جاغديب دانكهار Jagdeep Dhankhar (2022-) في العام نفسه، وزيارة رئيس الوزراء مودي، في شباط/ فبراير 2024، لقطر. وهكذا، شهدنا تبادلًا مستمرًا لزيارات رفيعة المستوى بين الهند وقطر؛ ما أكّد تطوّر العلاقات الثنائية بين البلدين وتعزيزها إلى مدى بعيد. فقد أثمرت الزيارات المتبادلة، بدءًا من زيارة أمير قطر، الشيخ حمد في نيسان/ أبريل 1999، والزيارات اللاحقة في الأعوام 2005 و2008 و2012 و2015، فضلًا عن الأعوام 2016 و2022 و2024، إبرامَ اتفاقيات جوهرية سهّلت التعاون المتعدّد الأبعاد، وشملت التجارة والدفاع والأمن والطاقة والتكنولوجيا والمجال الثقافي. ولم يركّز مسار هذه التفاعلات الدبلوماسية على الضرورات الاقتصادية للعلاقة فحسب - من خلال متابعة الهند سعيها إلى تحصين أمن الطاقة لديها عبر سلاسل إمدادات قطرية مستقرّة - بل يبدو أنّ ثمة توافقًا متناميًا بشأن معالجة المخاوف المشتركة؛ بما في ذلك التهديدات العالمية للإرهاب والجريمة الإلكترونية، وغير ذلك من التحدّيات الأمنية غير التقليدية. وقد عمّقت كل الزيارات الرفيعة المتبادَلة الالتزام المشترك بإضفاء الطابع المؤسساتي على آليات مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية والأمن السيبراني؛ ما عكس تقاربًا في المصالح الأمنية الوطنية. من هنا، يمكن القول إن هذه الزيارات الرسمية تجاوزت الطابع الاحتفالي، لتصبح منابر ضرورية للتفاوض على الحقائق الجيوسياسية المعقّدة وإعادة ضبط الأولويات الاستراتيجية، وضمان قابلية الشراكة الثنائية للتأقلم مع تطوّر الخطوط العريضة للسياسة العالمية والإقليمية.

32 Government of India, Ministry of External Affairs, "India-Qatar Joint Statement During the Visit of Prime Minister to Qatar," 5/6/2016, accessed on 17/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPFw

4. الهند ومراجعاتها الاستراتيجية

اكتسبت أوجه التفاعل بين قطر والهند أهمية متزايدة في المشهد الجيوسياسي المتغيّر؛ ما أجبر الهند على إدخال تعديلات استراتيجية على سياستها في منطقة الخليج بمرور السنين. وجاء موقف الهند الحيادي من التطورات السياسية الداخلية في منطقة الخليج والقضايا الإقليمية الأوسع نطاقًا، مع الامتناع عن الانحياز إلى أيّ طرف وتشديدها على أهمية حلّ النزاعات عبر الحوار، انسجامًا مع سياستها العامة التي تركّز على تأمين مصالحها الاقتصادية. وقد تجلّى التزامها الحيادي بوضوح في عام 2017، حين واجهت قطر حصارًا غير مسبوق تسبّب في عرقلة الطرق الجوية والبرية والبحرية، فرضَه تحالف تقوده المملكة العربية السعودية، وتضمّن البحرين ومصر والإمارات العربية المتّحدة. شكّل الحصار على قطر تحدّيًا للهند انطلاقًا من رهاناتها في المنطقة، بيد أنها أكّدت أن "القضية داخلية" في دول مجلس التعاون، ودعت إلى حوار بنّاء لحل المشكلات[33]. ويرجع السبب الرئيس لموقفها الحيادي الصريح من الأزمة، إلى وجود جالية هندية كبيرة من المغتربين في أنحاء الخليج كلّه، فضلًا عن الأهمية الاقتصادية لجميع هذه الدول[34]. ومع ذلك، ساعدت الهندُ قطر في التخفيف من وطأة الندرة التي طرأت على المواد الغذائية الأساسية، عبر إنشاء "الخدمة الهندية - القطرية السريعة"، التي ربطت ميناء حمد بميناءَي موندرا Mundra ونافا شيفا Nhava Sheva، في منطقتَي غوجارات Gujarat وماهاراشترا Maharashtra الهنديتين[35]. واستخدمت هذين الميناءَين بلدان كثيرة في جنوب شرق آسيا، لإعادة توجيه إمداداتها إلى قطر بهدف كسر الحصار عليها.

وعلى الرغم من هذا الحذر، لم تتطوّر العلاقات الهندية - القطرية بالوتيرة والمستوى اللذين شهدناهما في علاقات الهند بدول مجلس التعاون الأخرى، مثل الإمارات. ويعود ذلك جزئيًا إلى علاقات قطر الوثيقة بدول أخرى مثل تركيا وباكستان. فخلال ثورات الربيع العربي، التي اندلعت عام 2010 وما بعده، تغير المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط؛ إذ انحازت قطر إلى دعم المد الثوري العربي، وهو موقف شاركتها فيه تركيا، بينما فضّلت الإمارات والسعودية الوضع القائم آنذاك.

33 "Qatar Crisis: India Favours Constructive Dialogue," *Times of India*, 10/6/2017, accessed on 12/9/2024, at: https://acr.ps/1L9GQ2c

34 Shruti Sonal, "Qatar Crisis: Why India Failed to move Beyond short-Term Concerns," *Observer Research Foundation*, 24/4/2018, accessed on 12/9/2024, at: https://acr.ps/1L9GPaB

35 Giorgio Cafiero & Elaine Miao, "India's Role in Qatar's Food Security Crisis," *TRT World*, 15/9/2017, accessed on 14/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPGS

وتعتقد الهند أن علاقات قطر ببعض التيارات الإسلامية الوسطية تُشكّل مصدر قلقٍ لها، ولا سيما علاقتها بباكستان، المنافس الجيوسياسي الرئيس للهند؛ إذ يسهم النزاع القائم بين البلدين حول إقليم كشمير في تعقيد هذه العلاقة. فقد انخرطت الهند وباكستان في عدد من الصراعات الخاصة بالوضع السياسي لمنطقة الهيمالايا ذات الأغلبية المسلمة؛ إذ تطالب الدولتان بالسيادة عليها، مع أنهما تديران أجزاء منها فحسب، فضلًا عن أن الصين تسيطر على جزء صغير منها ذي أهمية استراتيجية. وترى الهند أن باكستان استفادت تاريخيًا من علاقاتها السياسية بالدول الخليجية في كسب الدعم لمطالبها الخاصة بكشمير، فقد ساندت كثير من دول الخليج جهود باكستان في تدويل القضية، من خلال عدد من المنابر، مثل منظمة التعاون الإسلامي. وشكّل هذا الدعم عقبة في طريق محاولات الهند تعزيز علاقاتها الثنائية بالمنطقة[36]. وبعد اتساع نفوذها الاقتصادي وبروزها سوقًا مهمة للطاقة، استطاعت الهند فصل النزاع حول كشمير عن تعاملاتها الاستراتيجية والاقتصادية الشاملة مع دول الخليج، ونجحت في فصل علاقاتها الثنائية عن القضايا التي تتمحور حول باكستان. وأسهمت هذه الاستراتيجية في تعزيز علاقات الهند بدول الخليج، وتحويل المنطقة إلى عنصر حيوي في أمن الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية، مع استمرار السعي إلى الحدّ من قوة النفوذ الباكستاني في المحافل الإقليمية.

مع ذلك، تبدي الهند تحفظًا بخصوص دور **شبكة الجزيرة الإعلامية** في تغطيتها لقضية كشمير والاضطهاد الذي تعانيه الأقلية المسلمة في الهند. فقد حظرت الحكومة الهندية، مثلًا، بثّ قناة **الجزيرة** مدة خمسة أيام في عام 2015، على خلفية استخدامها خرائط لا تُظهر الأجزاء التي تسيطر عليها باكستان والصين من كشمير، بوصفها جزءًا من الهند[37]. ومنعت محكمة هندية القناة، في عام 2023، من عرض وثائقي استقصائي بعنوان "الهند... من أشعل الفتيل؟"، يغطّي حملات الكراهية الواسعة التي تمارسها الجماعات الهندوسية المتطرّفة ضد المسلمين، في عدد من الولايات الهندية[38]. وفضلًا عن ذلك، أثار تنامي العنف ضد المسلمين وسردية الإسلاموفوبيا Islamophobic Narrative في الهند تساؤلات مهمة بشأن علاقاتها، لا مع قطر فحسب، بل مع دول العالم الإسلامي.

ففي حزيران/ يونيو 2022، أدلت نوبور شارما Nupur Sharma، النائبة عن حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم، بتصريحات مسيئة للنبي محمد وزوجته عائشة خلال مناظرة تلفزيونية؛ ما أسفر عن اندلاع احتجاجات واسعة بين مسلمي الهند، وغضب عارم في أنحاء العالم الإسلامي كلّه. وقد ندد العديد من الحكومات والمنظمات العربية والإسلامية بذلك، معبرة عن انزعاجها من تصاعد العنف الطائفي وكراهية المسلمين في الهند، بما فيها دولة قطر التي سلّمت السفيرَ الهندي، في الدوحة، مذكرةَ احتجاج رسمية، أعربت خلالها عن رفضها هذه التصريحات المسيئة[39].

ولتفادي هذا الغضب العربي والإسلامي، بادرت الهند إلى حملة دبلوماسية هدفها طمأنة الشركاء الخليجيين بأن حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم لن يتغاضى عن سردية الإسلاموفوبيا التي يتبنّاها الفاعلون اليمينيون، بما في ذلك تعليق عمل المتحدثة باسم الحزب، نوبور شارما، وطرد زميلها نافين كومار جيندال، المسؤول عن وحدة الحزب الإعلامية إثر التعليقات المسيئة للنبي محمد[40].

ثالثًا: العلاقات الاقتصادية القائمة على الطاقة: محور العلاقة بين البلدين

اتّسمت العلاقات الاقتصادية بين الهند وقطر بنموّ مطّرد في التجارة البينية على مرّ السنين، مدفوعة بسيطرة صادرات قطر الهيدروكربونية. وقد بلغ إجمالي التجارة البينية، خلال السنة المالية 2023-2024، ما مقداره 14.042 مليار دولار. ويوضّح الجدول (1)، المبني على البيانات المتاحة، حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين، من السنة المالية 1987-1988 إلى السنة المالية 2023-2024. ويميل الميزان التجاري بوضوح لمصلحة قطر، على الرغم من أن الهند هي ثالث أكبر وجهة لسلعها (12.342 مليار دولار)، ورابع أكبر مصدر لوارداتها (1.77 مليار دولار)، بحصّة سوقية تبلغ 12 في المئة و5.63 في المئة على التوالي في عام 2023، ويرجع ذلك أساسًا إلى حصّة قطر العالية من الصادرات الهيدروكربونية إلى الهند. ويُظهر الشكل (1) ديناميات التجارة الإجمالية بين البلدين.

36 Khurram Abbas, "India, the Arab Gulf Countries and the Pakistan Factor," *Insights no. 306*, Middle East Institute, 28/11/2023, accessed on 15/9/2024, at: https://acr.ps/1L9GP3b

37 "Al Jazeera Penalised for Showing Wrong Map of India, Off Air for 5 Days," *NDTV*, 22/4/2015, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GPTZ

38 "India Court Bars Airing of Al Jazeera Documentary," *Al Jazeera*, 16/6/2023, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GPpt

39 "قطر تستدعي سفير الهند.. وتطالب باعتذار فوري عن تصريحات 'مسيئة' للنبي محمد والسيدة عائشة"، **سي إن إن بالعربية**، 2022/6/5، شوهد في 2025/1/17، في: https://acr.ps/1L9GP8N

40 "الهند.. طرد مسؤول بالحزب الحاكم إثر تعليقات مسيئة للنبي محمد"، **وكالة الأناضول**، 2022/6/5، شوهد في 2025/1/17، في: https://acr.ps/1L9GPT9

الجدول (1)

التجارة الثنائية السنوية بين الهند وقطر (1987-1988 إلى 2023-2024)

السنة المالية	صادرات الهند إلى قطر (مليار دولار)	معدّل النمو	صادرات قطر إلى الهند (مليار دولار)	معدّل النمو	إجمالي التجارة (مليار دولار)	معدل النمو السنوي
2024-2023	1.770	9.97-	12.342	27.21-	14.112	24.83-
2023-2022	1.966	7.02	16.808	27.42	18.774	24.91
2022-2021	1.837	43.07	13.193	66.37	15.03	63.12
2021-2020	1.284	1.58	7.930	18.12	9.214	15.876-
2020-2019	1.268	21.29-	9.685	9.66-	10.953	11.18-
2019-2018	1.611	9.46	10.721	26.28	12.332	24.82
2018-2017	1.471	87.61	8.409	9.98	9.88	17.20
2017-2016	0.784	13.03-	7.646	15.25-	8.43	15.05-
2016-2015	0.902	14.49-	9.022	38.22-	9.924	36.62-
2015-2014	1.054	8.87	14.604	7.02-	15.658	6.10-
2014-2013	0.969	41.02	15.707	0.09	16.676	1.81
2013-2012	0.687	14.95-	15.693	21.50	16.38	19.36
2012-2011	0.807	115.23	12.916	89.41	13.723	90.76
2011-2010	0.375	30.09-	6.819	46.71	7.194	38.77
2010-2009	0.536	20.38-	4.648	32.88	5.184	24.25
2009-2008	0.674	25.18	3.498	42.48	4.172	39.39
2008-2007	0.538	62.50	2.455	19.17	2.993	25.18
2007-2006	0.331	27.84	2.060	128.49	2.391	106.12
2006-2005	0.259	23.84	0.901	34.00	1.16	31.67
2005-2004	0.209	63.05	0.672	259.72	0.881	179.68
2004-2003	0.128	33.65	0.187	65.43	0.315	50.71
2003-2002	0.096	96.12	0.113	23.31	0.209	49.29
2002-2001	0.049	22.98-	0.091	16.01	0.14	1.41-
2001-2000	0.063	78.92	0.079	62.32-	0.142	42.5-
2000-1999	0.035	11.45-	0.209	199.06	0.244	121.82
1999-1998	0.040	8.88-	0.070	30.69-	0.11	24.14-
1998-1997	0.044	38.13	0.101	17.32-	0.145	5.29-
1997-1996	0.031	0.00	0.122	11.93	0.153	9.29
1996-1995	0.031	6.80	0.109	15.96	0.14	13.74
1995-1994	0.029	0	0.094	18.26-	0.123	14.58-
1994-1993	0.029	0	0.115	12.88-	0.144	10.55-
1993-1992	0.029	3.33-	0.132	17.86	0.161	13.38
1992-1991	0.030	57.89	0.112	220.00	0.142	162.96
1991-1990	0.019	11.76	0.035	34.61	0.054	25.58
1990-1989	0.017	5.55-	0.026	73.33	0.043	30.30
1989-1988	0.018	28.57	0.015	57.14-	0.033	35.29-
1988-1987	0.014	-	0.035	-	0.051	-
معدل النمو السنوي التراكمي	13.97 في المئة		17.18 في المئة		16.41 في المئة	

المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى: حكومة الهند، وزارة التجارة والصناعة، **بنك بيانات الصادرات والواردات**، شوهد في 2025/1/17، في: https://tradestat.commerce.gov.in

وقد شهدت التجارة البينية نموًا متفاوتًا، على الرغم من معدّل النمو السنوي التراكمي الإيجابي الذي بلغ 16.41 في المئة من السنة المالية 1988-1987 إلى السنة المالية 2023-2024. وانخفضت التجارة البينية، مثلًا، من 18.774 مليار دولار بين عامَي 2022 و2023، وهو أعلى معدّل نمو سنوي تراكمي للتجارة الثنائية بين البلدين، إلى 14.112 مليار دولار بين عامَي 2023 و2024، مسجّلة بذلك نموًا سنويًا سلبيًا بنسبة -24.83 في المئة. وما يثير الاهتمام أنّ البلدين حقّقا أعلى مستوى من التجارة البينية، على الرغم من الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19)؛ إذ بلغ 18.774 مليار دولار في السنة المالية 2022-2023، مقارنةً بـ 10.953 مليار دولار في السنة المالية 2019-2020. ويُظهر الشكل (2) الاتجاه المتقلّب لمعدّل النموّ السنوي بالنسبة إلى التجارة البينية بين الهند وقطر.

الشكل (1)
ديناميات التجارة الثنائية بين الهند وقطر (1987-2024)

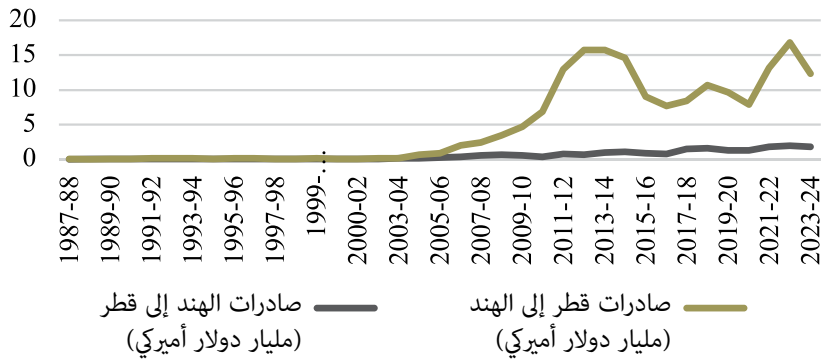

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: حكومة الهند، وزارة التجارة والصناعة، **بنك بيانات الصادرات والواردات**، شوهد في 2025/1/17، في: https://tradestat.commerce.gov.i.

الشكل (2)
معدّل النمو السنوي للتجارة الثنائية بين الهند وقطر (1988-2023)

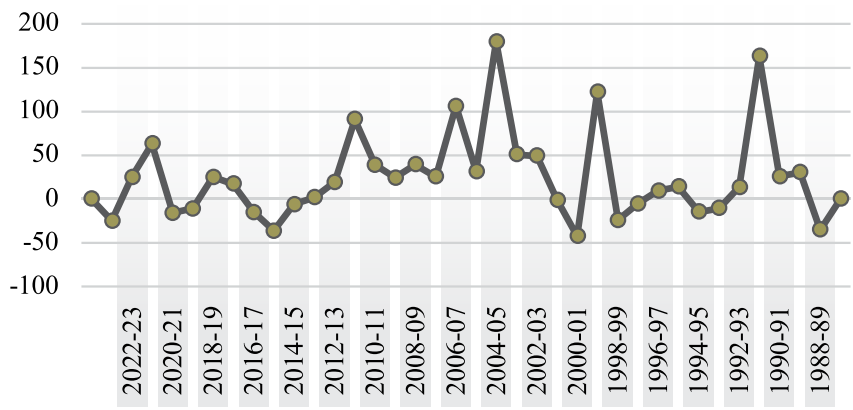

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: المرجع نفسه.

الجدول (2)

نظرة عامة في أهم السلع المتبادلة بين الهند وقطر (2023-2024) (مليون دولار أميركي)

صادرات الهند إلى قطر		واردات الهند من قطر	
المنتجات	القيمة	المنتجات	القيمة
أصناف الحديد والصلب	200.18	البترول المسال، والغاز الطبيعي المسال، والنفط الخام	11009.06
الحبوب	165.38	المواد الكيميائية العضوية	388.53
المركبات وأجزاؤها	109.55	البلاستيك	316.27
المفاعلات النووية والمراجل وسواها	106.40	الألمنيوم	159.55
الأحجار الكريمة والمجوهرات	99.37	الأسمدة	155.78
السفن والقوارب والهياكل العائمة	73.64	المواد الكيميائية غير العضوية	114.79
آلات ومعدات كهربائية	67.65	منتجات كيميائية متنوعة	80.68
الوقود المعدني	59.31	الأحجار الكريمة والمجوهرات	37.59
البلاستيك	51.20	الملح والكبريت والجير والإسمنت	26.86
المواد الكيميائية العضوية	50.95	السفن والقوارب والهياكل العائمة	20.66

المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى:

Embassy of India in Doha, "India Qatar Bilateral Relations," accessed on 14/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPJL

تشمل البيانات المتاحة نحو أربعة عقود مضت، وتكشف عن زيادة صادرات الهند إلى قطر من 14 مليون دولار في الفترة 1987-1988 إلى أكثر من 1.77 مليار دولار في الفترة 2023-2024. وعلى الرغم من أن الصادرات الهندية سجّلت نموًا سنويًا تراكميًا بلغت نسبته 17.18 في المئة خلال تلك الفترة، فقد شهدنا سابقًا فترات من النمو السنوي السلبي؛ إذ كانت النسبة، مثلًا، -9.97 في المئة في الفترة 2023-2024، و-21.29 في المئة في الفترة 2019-2020، و-30.09 في الفترة 2010-2011 (ينظر الجدول 1). ومع ذلك، صدّرت الهند في المقام الأول الإلكترونيات القائمة على الكربون والمجوهرات والأرز، فضلًا عن الحبوب واللحوم والأقمشة والبلاستيك والآلات ومعادن المركبات، وغير ذلك (ينظر الجدول 2).

ومع ذلك، تُظهر البيانات التجارية المتاحة أن سلّة الصادرات الهندية ظلّت على حالها، إلى حدّ ما، خلال تسعينيات القرن العشرين، حين أخذت المشاركة الاقتصادية في الانتعاش، كما هو واضح في الشكل (3). ولم يكن ثمة أي توسّع جدير بالاهتمام في اختيار السلع التجارية، على الرغم من نمو الاقتصاد الهندي أضعافًا مضاعفة، وارتفاعه إلى أكثر من 3 تريليونات دولار، خلال هذه الفترة.

في الوقت نفسه، شهدت قطر أيضًا اتجاهًا تصاعديًا كبيرًا في صادراتها إلى الهند، وخصوصًا منذ التغيير التاريخي الذي طرأ على القيادة في عام 1995. وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات من 35 مليون دولار خلال السنة المالية 1987-1988 إلى 12.342 مليار دولار خلال السنة المالية 2023-2024، بمعدّل نمو سنوي تراكمي بلغ 17.18 في المئة (ينظر الجدول 1). وشهدت الصادرات القطرية إلى الهند فترات من النمو السنوي السلبي. فخلال العقد الماضي مثلًا، شهدت صادراتها، من السنة المالية 2013-2014 إلى السنة المالية 2023-2024، نموًا سنويًا سلبيًا طوال ستّ سنوات مالية، من بينها ما نسبته -27.21 في المئة خلال السنة المالية 2023-2024، و-18.12 في المئة خلال السنة المالية 2020-2021، و-38.22 في المئة خلال السنة المالية 2015-2016 (ينظر الجدول 1). وعلى منوال وارداتها من الهند، لم يطرأ تغيّر كبير على سلة صادراتها، باستثناء المنتجات الهيدروكربونية التي أصبحت سلعة تجارية مهيمنة على الصادرات القطرية إلى العالم، عندما رسّخت مكانتها بوصفها واحدة من الدول الكبرى المنتجة والمصدّرة للغاز على نطاق عالمي. ويوضح الشكل (4) النسبة المئوية لحصّة المنتجات المختلفة التي صدّرتها قطر إلى الهند، منذ تسعينيات القرن العشرين حتى الوقت الراهن.

الشكل (3)
النسبة المئوية لحصّة السلع الرئيسة في صادرات الهند إلى قطر (1997-1998 في مقابل 2023-2024)

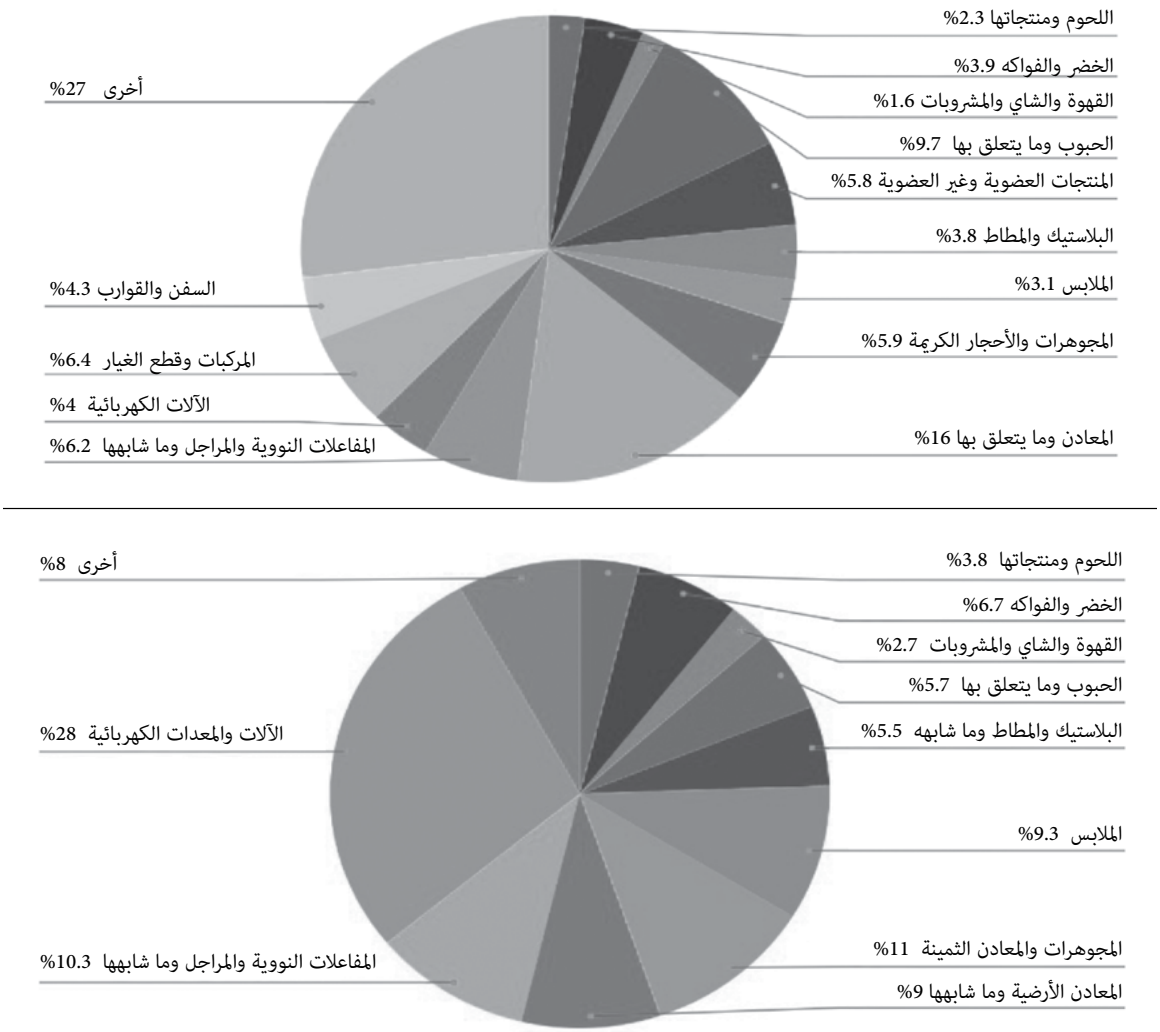

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى:

Government of India, Ministry of Commerce and Industry, Department of Commerce, "Exports Commodity Wise," accessed on 17/1/2025, at: https://tradestat.commerce.gov.in

يمكن قياس مدى تطوّر العلاقات التجارية الثنائية من خلال تنامي عدد الشركات الهندية المسجّلة في قطر، الذي ارتفع تدريجيًا إلى أكثر من 15 ألف شركة. وقد كُشف عن ذلك خلال منتدى الأعمال القطري الهندي في 5 حزيران/ يونيو 2022، الذي نظّمه اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندي FICCI، واتحاد الصناعات الهندية CII، وغرف التجارة والصناعة الهندية ASSOCHAM، وغرفة تجارة وصناعة قطر، في أثناء زيارة نائب الرئيس الهندي فينكايا نايدو لقطر، في الفترة 4-7 حزيران/ يونيو 2022[41].

41 Press Information Bureau, "Vice President lauds India-Qatar Economic Partnership; Calls for Building an Enabling Environment and Forging more Collaborations for Mutual Benefit," 6/6/2022, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GPEK

الشكل (4)
النسبة المئوية لحصّة السلع الرئيسة في واردات الهند من قطر (1997-1998 في مقابل 2023-2024)

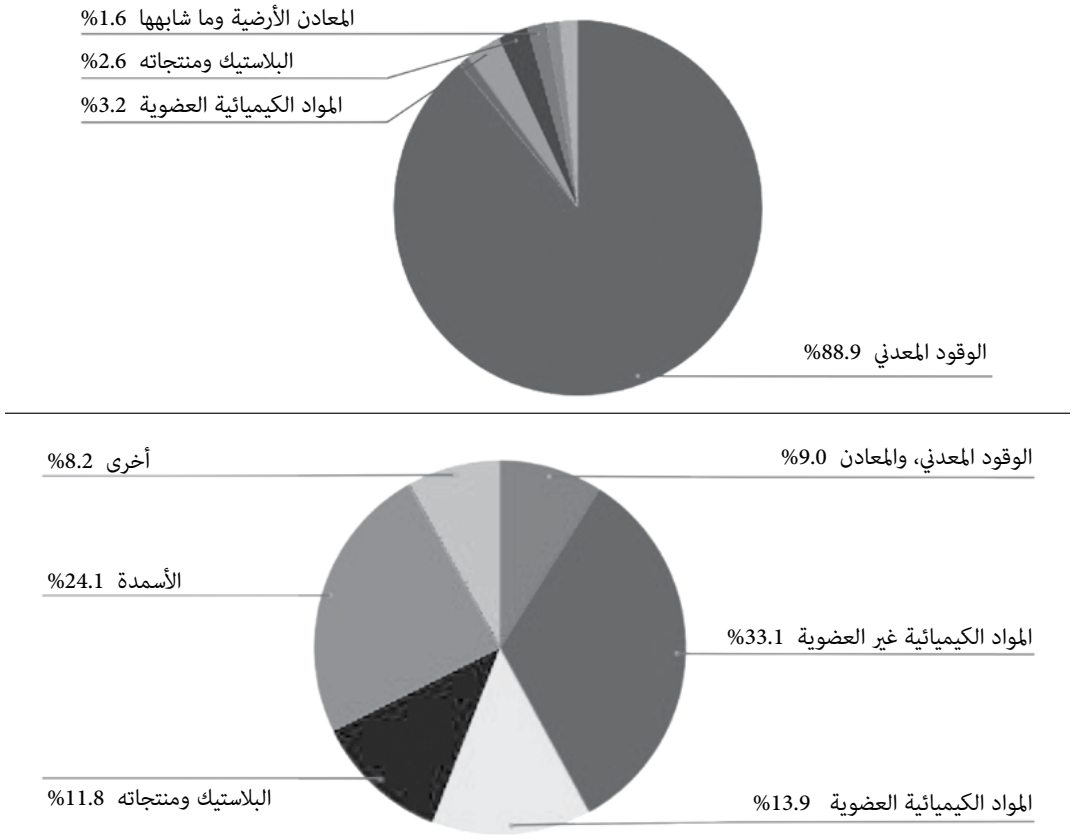

المصدر: .Ibid

1. هيمنة الطاقة

تشغل قطر المرتبة الثالثة في سلّم الاحتياطي الأكبر المؤكّد من الغاز الطبيعي على مستوى العالم، بعد روسيا وإيران؛ إذ تُقدّر احتياطياتها بنحو 843 تريليون قدم مكعبة؛ ما يمثّل نحو 11 في المئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية و30 في المئة من احتياطيات الشرق الأوسط. وفي عامَي 2021 و2022، صُنّفت قطر في المركز الثالث ثم الثاني على التوالي، بوصفها المُصدّر الأكبر للغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المُسال، بحصّة سوقية عالمية تزيد على 21 في المئة؛ ما عزّز دورها الاستراتيجي في سوق الطاقة الدولية. وتُصدّر أيضًا أكثر من 70 في المئة من المواد الهيدروكربونية الغازية إلى السوق الآسيوية، وتعدّ الهند والصين وجهتين رئيستَين لذلك[42].

ومع استمرار احتياجات الهند إلى الطاقة في التصاعد، للحفاظ على نشاط اقتصادها الآخذ في الاتساع والنمو، تؤدّي قطر بإنتاجها وتصديرها الكبير للغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المُسال دورًا حاسمًا في تلبية تلك الاحتياجات. ويبدو واضحًا، من منظور الاعتماد المتبادل المعقد، أن تعاملات الهند الأساسية مع قطر مدفوعةٌ بمتطلبات أمن الطاقة التي تحافظ على النمو الاقتصادي والاستقرار، على الرغم من أنها تخدم مصالحها الذاتية في المقام الأول. ولذلك، وبقدر ما مثّلت العلاقات الاقتصادية حافزًا للعلاقات الثنائية بين البلدين، فقد هيمنت عليها كثيرًا صادرات الطاقة القطرية إلى الهند.

وتبين البيانات التجارية المتاحة هذه الدينامية بوضوح؛ إذ تزيد حصّة الطاقة باستمرار على 80 في المئة من صادرات قطر إلى الهند، بما في ذلك النفط والغاز (ينظر الشكل 5). وقد استوردت الهند، مثلًا، الغاز

42 US Energy Information Administration, "Country Analysis Brief: Qatar," 28/3/2023, accessed on 18/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPGZ

الجدول (3)

واردات الهند من الغازات البترولية والمواد الهيدروكربونية الغازية الأخرى من قطر (2014-2023)

الرقم	السنة المالية	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020	2020-2021	2021-2022	2022-2023	2023-2024
1	القيم (بمليون دولار)	9958.82	10820.30	6317.98	4922.40	5844.15	7941.38	6825.80	5644.95	9582.19	12,381.59	9,349.02
2	النسبة المئوية للنمو	31.00	8.65	41.61-	22.1-	18.73	35.9	14.05-	17.3-	69.74	29.21	24.49-
3	إجمالي واردات الهند من الغاز	15235.31	16,280.92	11,429.81	10,733.52	14,183.81	18,935.80	17,489.29	15,642.60	26,426.59	31,883.98	25,202.39
4	النسبة المئوية من حصّة قطر (1 من 3)	65.36	66.45	55.27	45.85	41.20	41.94	39.03	36.09	36.26	38.83	37.1
5	إجمالي واردات الهند من قطر	15,707.99	14,604.71	9,022.16	7,646.22	8,409.02	10,721.70	9,685.98	7,930.15	13,193.70	16,808.10	12,342.51
6	النسبة المئوية من حصّة السلعة (1 من 5)	63.46	74.08	70.02	64.37	69.49	74.07	70.47	71.18	72.62	73.66	75.74

المصدر: Ibid.

بقيمة 9.3 مليارات دولار خلال السنة المالية 2023-2024؛ ما يمثّل نسبة تزيد على 37 في المئة من واردات الهند من الغاز، و75.74 في المئة من إجمالي الصادرات القطرية، كما هو موضح في الجدول (3).

ومع أن الغاز يهيمن على قطاع الطاقة، فإنّ الهند تستورد أيضًا كميات كبيرة من النفط الخام القطري. ففي السنة المالية 2023-2024، مثلًا، استوردت الهند نفطًا خامًا قطريًا بقيمة 1.1 مليار دولار؛ ما مثّل نسبة تزيد على 9 في المئة من تجارتهما البينية. ويظهر الجدول (3) التباين العشري لواردات الهند من النفط الخام القطري.

مأسست الهند وقطر تجارتهما البينية في مجال الطاقة في 31 تموز/ يوليو 1999، حين أبرمتا اتفاقية بيع وشراء بين شركتَي بترونت الهندية وراس غاز القطرية، التي أصبحت حاليًا تحت مظلة قطر للطاقة بعد اندماجها مع قطر للبترول في عام 2018. وقد وُقّعت الصفقة بعد ثلاثة أشهر من زيارة الشيخ حمد الأولى للهند، في نيسان/ أبريل من العام نفسه؛ إذ أُبرِمت في أثنائها مذكّرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة. وبموجب هذه المذكرة، وافقت شركة الطاقة القطرية، الحكومية العملاقة، على تصدير 7.5 أطنان مترية من الغاز الطبيعي المُسال سنويًا، إلى محطات داهيج الغازية في غوجارات وكوتشي بولاية كيرالا الهندية، على امتداد 25 عامًا بدءًا من عام 2003، على أساس التسليم فوق متن السفينة، فضلًا عن أن الهند كانت ملزمة بترتيب شحنات الغاز[43]. وحين كان البلدان يتفاوضان على صفقة دفاعية في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أنقذت قطر الهند عبر تزويد محطة دابهول لتوليد الطاقة في ماهاراشترا بـ 1.5 مليون طن إضافي من الغاز الطبيعي المُسال، حين طلب مورّدون آخرون أسعارًا أعلى في ضوء ارتفاع أسعار الغاز العالمية؛ ما أكّد الثقة في ترقية علاقتهما الثنائية إلى مستوى استراتيجي[44].

43 "India Renews USD 78 Bn Qatar LNG Deal with USD 6 Bn Saving," *Outlook Business*,7/2/2024, accessed on 20/9/2024, at: https://acr.ps/1L9GP1o

44 Sushant Singh, "Strategic Partners in Security: India and Qatar," in: Pasha, p. 229.

الشكل (5)

النسبة المئوية لحصّة النفط والغاز في واردات الهند من قطر (2013-2014 إلى 2023-2024)

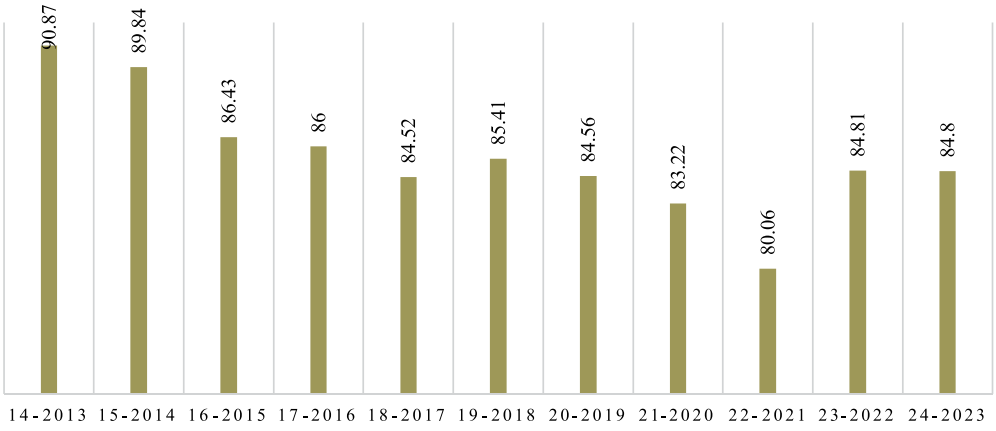

المصدر: Ibid.

الجدول (4)

صادرات قطر إلى الهند من النفط الخام (2014-2024)

الرقم	السنة المالية	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020	2020-2021	2021-2022	2022-2023	2023-2024
1	القيم بمليون دولار	4315.40	2301.40	1480.28	1654.04	1264.98	1215.74	1365.52	955.73	981.44	1874.62	1117.82
2	النسبة المئوية للنمو	35.29-	46.67-	35.68-	11.74	23.52-	3.89-	12.32	30.01-	3.01	91.01	40.37-
3	إجمالي واردات الهند من النفط الخام	143638.53	116442.85	65922.98	70705.39	87372.26	114042.11	102748.76	59477.65	122449.32	162205.16	139287.81
4	النسبة المئوية من حصّة قطر (1 من 3)	3.00	1.98	2.24	2.32	1.44	1.06	1.32	1.60	0.80	1.15	0.80
5	إجمالي واردات الهند من قطر	15,707.99	14,604.71	9,022.16	7,646.22	8,409.02	10,721.70	9,685.98	7,930.15	13,193.70	16,808.10	12,342.51
6	النسبة المئوية من حصّة السلعة (1 من 5)	27.49	15.75	16.40	21.63	15.04	11.33	14.09	12.05	7.43	11.75	9.05

المصدر: Ibid.

الجدول (5)

الحصّة التراكمية للطاقة (النفط والغاز) في واردات الهند من قطر (2014-2024) (مليون دولار أميركي)

الرقم	السنة المالية	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020	2020-2021	2021-2022	2022-2023	2023-2024
1	واردات النفط والغاز	14274.22	13121.70	7798.26	6576.44	7108.13	9157.12	8191.32	6599.68	10563.63	14256.21	10466.84
2	إجمالي الواردات	15,707.99	14,604.71	9,022.16	7,646.22	8,409.02	10,721.70	9,685.98	7,930.15	13,193.70	16,808.10	12,342.51
3	النسبة المئوية للحصّة	90.87	89.84	86.43	86.00	84.52	85.41	84.56	83.22	80.06	84.81	84.80

المصدر: Ibid.

بذلت الهند جهودها في توسيع اقتصادها إلى 5 تريليونات دولار في السنوات الأخيرة؛ ما أدّى إلى تزايد الطلب على مصادر إضافية للطاقة. وفي ظل ذلك، لجأت الهند إلى تبني عقيدة "أمن الطاقة"، لبناء خطوط إمداد مُستدامة للطاقة من الدول المُصدّرة المستقرّة سياسيًا واجتماعيًا، والمحصّنة إلى حدّ بعيد من الاضطرابات، في حين أثبتت قطر أنها مورّد موثوق. ومن أمثلة ذلك التزام الهند الصريح بزيادة حصّة الغاز في سلّة الطاقة الخاصة بها، التي تزيد على 6 في المئة إلى 15 في المئة، بحلول عام 2023؛ ما أضفى أهمية كبيرة على إمدادات قطر من الغاز الطبيعي المُسال[45].

تقدّم هذا الأرقام التراكمية من خلال إضافة البيانات من الجدولين (3 و4) لتوفير فكرة شاملة عن حصّة الطاقة في سلة الواردات الهندية القادمة من قطر.

في 6 شباط/ فبراير 2024، جدّدت شركتا بترونت الهندية وقطر للطاقة اتفاقية الغاز الطبيعي المُسال التي أُبرمت في عام 1999؛ ما مدّد التصدير السنوي للغاز الطبيعي المُسال، البالغ 7.5 ملايين طن، 20 عامًا (من 2028 إلى 2048). وكان ذلك بعد أشهر من المفاوضات الثنائية بين الحكومتين. وبعد أسبوع من هذا الاتفاق، أعلنت وزارة الشؤون الخارجية الهندية، في 12 شباط/ فبراير 2024، أن أمير قطر الشيخ تميم أمر بالعفو عن المدانين الثمانية الذين خدموا سابقًا في البحرية الهندية، وتسهيل الإفراج عنهم وترحيلهم إلى الهند. وعلى الرغم من استمرار المفاوضات حول الصفقة، وقرار قطر المتمثل في الإفراج عن المدانين الهنود، فإنّ تقارير هندية أشارت إلى أن المفاوضات جاءت بعد فترة من التعثر بسبب تباينات في المواقف؛ ما تطلّب جهودًا دبلوماسية مكثفة لتقريب وجهات النظر[46]. وعلى هذا النحو، يمكن النظر إلى ذلك بوصفه نتيجة طبيعية لدبلوماسية قطر الجيو-اقتصادية، للاحتفاظ بحصّتها في سوق الغاز العالمي وتوسيعها. ومن وجهة نظر تحليل الاعتماد المتبادل المعقد، يكشف قرار عدم السماح لهذه القضية بأن تتحوّل إلى أزمة كبيرة عن كيفية استفادة الطرفين من هذه القضية في تحقيق مصالح كل منهما؛ إذ عزّزت قطر نفوذها الجيو-اقتصادي وحصلت الهند على موارد الطاقة الحيوية لتوسّعها الاقتصادي.

2. الاستثمارات الثنائية بين البلدين

على الرغم من أن الطاقة ظلّت محور العلاقات القطرية - الهندية، فإن الاستثمارات بين البلدين توسّعت تدريجيًا إلى ما هو أبعد من الهيدروكربونات. وتعود الجهود الثنائية في مجال تبادل الاستثمارات إلى زيارة رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ لقطر في عام 2008، وهي أوّل زيارة من جانب رئيس وزراء هندي لقطر. ناقش الجانبان حينها استثمارات قطر البالغة 5 مليارات دولار، في قطاعات الطاقة والكهرباء والأسمدة، وغير ذلك من القطاعات الهندية[47]. ومع ذلك، لم يمأسس الجانبان تلك الاستثمارات قبل عام 2016، عبر توقيع مذكّرة تفاهم بين الصندوق الوطني للاستثمار والبنية التحتية الهندي National Investment and Infrastructure Fund, NIIF وجهاز قطر للاستثمار Qatar Investment Authority, QIA، خلال زيارة

45 Saurav Anand, "India Aims to Triple Natural Gas Share to 15% by 2030: Minister," *Mint*, 10/8/2023, accessed on 17/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPSG.

46 Pranay Dutta Roy, ""Told to Pack Up, Had No Idea': Behind Indian Navy Veterans' Release from Qatar," *The Quint*, 12/2/2024, accessed on 17/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPtO.

47 Avtar Singh Bhasin, *India's Foreign Relations-2008 Documents*, p. XLI.

مودي لقطر. كان الهدف من الزيارة وضع "إطار عمل من شأنه تسهيل مشاركة مستثمري المؤسسات القطرية في مشاريع البنية التحتية الهندية". وبدا الأمر تدخّلًا ضروريًا؛ لأن كثيرًا من المستثمرين الأجانب، بمن فيهم الخليجيون، سلّطوا الضوء على "بيئة الأعمال الصعبة في الهند، وعدم قدرتهم على توقّع اللوائح القانونية الهندية، بسبب التدخّل البيروقراطي الواسع فيها؛ ما شكّل عائقًا رئيسًا أمام استثمارهم بحرية في البلاد"[48].

وهكذا، تبنّى جهاز قطر للاستثمار، الذي يدير محفظة الحكومة القطرية الاستثمارية، الزيادة الاستراتيجية لاستثماراته في قطاعات البنية التحتية وتجارة التجزئة والتكنولوجيا في الهند. وقد كان ثمة توجّه نحو الاستثمار الكبير في "مجال البنية التحتية الهندية، يشمل الطرق العادية والطرق السريعة والممرّات الاقتصادية والمطارات والموانئ والسياحة والفنادق، فضلًا عن المشاريع المتعلّقة بالغاز والأسمدة"[49].

كان الاستثمار الرئيس الأول، الذي أنجزه جهاز قطر للاستثمار في الهند، شراء حصّة 25.1 في المئة في شركة أداني للكهرباء مومباي المحدودة Adani Electricity Mumbai Limited, AEML، باستثمار قيمته 450 مليون دولار في عام 2019؛ ما أتاح له دخول قطاع توزيع الطاقة المتنامي في البلاد[50]. ومن بين الاستثمارات الرئيسة الأخرى المهمة الصفقةُ التي أبرمها جهاز قطر للاستثمار بقيمة 1.5 مليار دولار مع شركة بودي تري Bodhi Tree في عام 2022، وهي الصفقة الأكبر حتى الوقت الراهن في الهند، مع تطلّعها إلى دخول قطاع "الإعلام والتكنولوجيا الاستهلاكية" المتنامي باستمرار في البلاد[51]. وأعقبت ذلك صفقةٌ بقيمة 994.39 مليون دولار مع شركة ريلاينس ريتيل فينتشرز المحدودة Reliance Retail Ventures Limited, RRVL، وهي إحدى أكبر شركات تجارة التجزئة في البلاد. وقد منحت هذه الصفقة جهاز قطر للاستثمار حصّة ضئيلة نسبتها 0.99 في المئة في أسهم شركة ريلاينس التي تمتلك شبكة واسعة تضم أكثر من 18500 متجر ومنصة للتجارة الرقمية في جميع القطاعات، بما في ذلك محلات البقالة والإلكترونيات الاستهلاكية والأزياء ونمط الحياة والمستحضرات الصيدلانية[52]. فضلًا عن ذلك، أبرم جهاز قطر للاستثمار اتفاقية شراكة مع شركة بايجوس Byju's الهندية لتكنولوجيا التعليم، بهدف "إنشاء شركة جديدة لتكنولوجيا التعليم، ومركز بحث وتطوير متقدّم في الدوحة، بغية إيجاد حلول تعليمية مخصّصة ومتطوّرة للطلاب العرب"[53]. وما يثير الاهتمام أن فريق العمل المشترك في مجال الاستثمار، الذي أُنشِئ في عام 2024 في إطار اتفاقية عام 2016، عقد اجتماعه الافتتاحي بنيودلهي، في 6 حزيران/ يونيو 2024، مشدّدًا على الإفادة من علاقات البلدين في دعم "النمو المتسارع وفرص الاستثمار والتعاون المشترك"، عبر التركيز على تطوير البنية التحتية وشراكات الطاقة والابتكارات التكنولوجية والتنويع الاقتصادي[54].

وهكذا، تمكّن جهاز قطر للاستثمار من زيادة محفظته الاستثمارية في الهند، عبر الاستثمارات المباشرة والمشاركة في حملات جمع التبرعات العامة للشركات الهندية، بينما توغّل عدد من الشركات الهندية في السوق القطرية تدريجيًا. فعلى منوال استثمارات جهاز قطر للاستثمار التي شملت عددًا من القطاعات الهندية، انخرطت الشركات الهندية أيضًا في عدد من القطاعات الاقتصادية القطرية، بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال والصناعات الكيمياوية، فضلًا عن الإنشاءات والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات.

ويتّضح مدى مشاركة الشركات الهندية في مجال البنية التحتية القطرية، من خلال المشروع المشترك بين شركة لارسن أند توبرو Larsen & Toubro وشركة "البلاغ للتجارة والمقاولات" في الدوحة، لبناء ملعب أحمد بن علي في مدينة الريان، وهو ملعب رياضي مكشوف يتّسع لـ 40 ألف مقعد مكيّف. وقد استضاف الملعب المذكور سبع مباريات في بطولة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022. وشيّدت الشركة نفسها في عام 2016 مشروع طريق الوكرة السريع، وهو جزء لا يتجزّأ من طريق الدوحة السريع، فضلًا عن أنها قادت تحالفًا من عدد من الشركات الهندية مع شركة الجابر الهندسية، لتصميم الخطّ الذهبي وبنائه (بين راس أبو عبود والعزيزية) بتكلفة تبلغ 3.3 مليارات دولار، في إطار مشروع مترو الدوحة. وتشير

48 "An India Economic Strategy To 2035," accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GPgX.

49 Embassy of the State of Qatar in New Delhi, "Qatar-India Relations," accessed 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GPGD

50 "Qatar Investment Authority to Invest INR 3,200 Crore in Adani Electricity Mumbai Limited," *PR Newswire*, 11/12/2019, accessed on 17/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPkD

51 "Lupa Systems and Uday Shankar Enter into a Strategic Partnership to form 'Bodhi Tree', an Investment Platform that Will be Financially Supported by the Qatar Investment Authority," *PR Newswire*, 9/2/2022, accessed on 17/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPDH

52 "Qatar Investment Authority to Invest Approx $1bln in India's Largest Retailer, Reliance Retail," *Qatar Day*, 24/8/2023, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GPXT

53 "QIA, BYJU'S Announce MENA Focused Edtech Subsidiary in Doha," *The Peninsula Qatar*, 28/3/2022, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GP59

54 "India, Qatar set the Stage for Enhanced Investment Cooperation and Mutual Economic Growth," *India News Network*, 7/6/2024, accessed on 17/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPPC

هذه الاستثمارات إلى الإدراك المشترك لأهمية تنويع التعاملات الاقتصادية بما يتجاوز قطاعات الطاقة؛ إذ باتت قطر تدرك أن الهند تتمتّع بمشهد اقتصادي ينمو باستمرار، فباتت عازمة على الإفادة من إمكاناتها السوقية الهائلة. ويعني هذا أنّ الدولتين تعملان على تحسين مواردهما في توسيع نطاق تعاونهما، من أجل المصلحة الأكبر للتنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على نفوذهما الجيوسياسي عبر هذا الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

رابعًا: تحديات تعزيز التعاون الدفاعي

حرصت الهند على تنويع علاقاتها بدول الخليج، وتوسيع نطاقها من العلاقات الاقتصادية والطاقة إلى مجال الدفاع والتعاون الاستراتيجي، وهذا مثّل تطوّرًا حديثًا نسبيًا. وقد جاء هذا التحوّل في أعقاب التغيّر الذي طرأ على المشهد الجيو-اقتصادي مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والذي اتّسم باستمرار صعود الصين والهند بوصفهما قوّتين اقتصاديتين آسيويتين. وقد أدّت إعادة توجيه تجارة الطاقة العالمية الناتجة من ذلك نحو آسيا إلى زيادة الرهانات الاستراتيجية للهند والصين إلى حدّ بعيد، ضمن الحسابات الجيوستراتيجية الخليجية في إطار البنية الأمنية الآسيوية الشاملة. وعلى الرغم من أن الحاجة إلى تنويع الأسواق كانت الدافع الأساس لهذا التوجّه الآسيوي إلى تجارة الطاقة الخليجية، فإنه لا يمكن إغفال البعد الجيوسياسي لهذا التوجّه. وترتبط العلاقات في مجال الطاقة ارتباطًا وثيقًا بالمخاوف الجيوسياسية، ولا سيما في منطقة تتّسم بالحساسية الاستراتيجية مثل منطقة الخليج.

وهكذا، ينبغي تحليل جهود الهند في مجال تنويع ارتباطاتها لتتخطّى العلاقات الاقتصادية التي تهيمن عليها الطاقة إلى التعاون الدفاعي والاستراتيجي مع دول الخليج، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في إطار استراتيجيتها الشاملة لتأمين مصالحها الوطنية، وخصوصًا أن دول الخليج تستضيف جاليات كبيرة من المغتربين الهنود، بلغ تعدادها نحو 9 ملايين نسمة في عام 2024. وتشمل هذه المصالح ضمان الهند أمن الخطوط الناقلة للطاقة، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وحماية جاليتها في المهجر. وفي سياق ذلك، يبدو التعاون الهندي - الخليجي المتنامي في المجال الدفاعي منسجمًا مع أهداف الهند الاستراتيجية الطويلة الأمد، المتمثّلة في تعميق علاقاتها بالمنطقة لتعزيز الأمن الاقتصادي والنفوذ الجيوسياسي.

فضلًا عن ذلك، شهدت سياسة الهند الخارجية تطوّرًا كبيرًا، في السياق الشامل لنظام عالمي يتنامى فيه التشابك والاعتماد المتبادل. ووفقًا لوزير الخارجية الهندي الأسبق، شيفشانكار مينون Shivshankar Menon (2006-2009)، تميّزت عملية إعادة التقويم بمنعطف استراتيجي نحو ثلاثة أهداف أساسية: "أولًا: ضمان محيط سلمي؛ ثانيًا: العلاقات بالقوى الكبرى؛ ثالثًا: قضايا المستقبل، أي الأمن الغذائي والمياه والطاقة والبيئة"[55]. ومن هنا، فإن عملية إعادة التوجيه وضعت التعاون الدفاعي مع الدول الحليفة، والمشاركة البنّاءة مع دول الجوار، وإرساء العلاقات المعزّزة بالقوى العالمية، في صميم الأجندة الاستراتيجية للهند[56].

أما منظور قطر، فيقوم على تنويع شراكاتها الدولية من أجل السعي إلى تعزيز سياستها الخارجية المستقلّة. وقد بات هذا التنويع ضروريًا من أجل تأمين موقفها الدفاعي واستقرارها الاقتصادي على حدّ سواء؛ ما سمح لها بالمناورة على نحو فعال في إطار ديناميات القوى الإقليمية المعقّدة والمتغيّرة. وهكذا، شكّلت المواءَمة التكاملية بين هذه الأولويات الاستراتيجية المركبة مقدّمة لجهود الهند وقطر في تنويع علاقاتهما، بما في ذلك التعاون الدفاعي والأمني.

وبناءً على ذلك، ينبغي تحليل الجهود، التي بذلتها قطر والهند، لتكريس تعاون دفاعي عملي في إطار هذا السياق الجيوسياسي الشامل. فبعد مفاوضات أولية في عام 2005، أضفى البلدان طابعًا رسميًا على علاقاتهما الدفاعية، بتوقيع اتفاقية التعاون الدفاعي خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ الأولى لقطر، في 9 و10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008. وكانت هذه الاتفاقية هي أوّل اتفاقية أبرمتها الهند مع دولة عربية. وقد كانت التعاملات الدفاعية بين الهند وقطر مقتصرة من قبلُ على المشاركة في المعارض الدفاعية المتبادَلة، مثل معرض ديمدكس DIMDEX[57] الذي تنظّمه قطر، ومعرض ديف إكسبو DefExpo[58] الذي تنظّمه الهند. وهكذا، افتتحت هذه الاتفاقية مجالًا جديدًا في العلاقات الثنائية بين البلدين؛ إذ دمجت مخاوف البلدين الأمنية، وسلّمت بأهمية الموارد الطبيعية القطرية الاستراتيجية لأمن الطاقة الهندية، واعترفت صراحة بضرورة تعاون

55 Government of India, Ministry of External Affairs, "The Challenges Ahead for India's Foreign Policy," 10/4/2007, accessed on 20/9/2024, at: https://acr.ps/1L9GPXS

56 Arvind Dutta, "Role of India's Defence Cooperation Initiatives in Meeting the Foreign Policy Goals," *Journal of Defence Studies*, vol. 3, no. 3 (July 2009), p. 32.

57 معرض الدوحة الدولي للدفاع البحري (ديمدكس) معرض ومؤتمر مختص في الدفاع البحري، يُعقد كل عامين في الدوحة، وتنظمه القوات المسلحة القطرية، ويمثل منصة بارزة لقطاع الدفاع والأمن البحري؛ ما يُتيح فرصًا لعقد صفقات وشراكات مهمة.

58 معرض ديف إكسبو هو فعاليةٌ تُقام كل عامين في الهند، وتُعرَض فيها أنظمة الأمن البري والبحري والداخلي. بدأ المعرض في عام 1999، ويُبرز حضور الهند المتزايد في مجال الدفاع من خلال التحالفات والمشاريع المشتركة. ويُعزز هذا المعرض إمكانات التصدير لقطاع الدفاع المحلي الهندي. وتُنظّمه منظمة المعارض الدفاعية DEO، وهي شركة تابعة لوزارة الدفاع الهندية تأسست في عام 1981 لتنسيق معارض الفضاء والدفاع في الهند وخارجها.

البلدين في حماية هذه الأصول من التهديدات المُحتَملة. وبينما ركّزت الاتفاقية عامةً على التعاون في التدريب البحري والمناورات العسكرية المشتركة، فإنها أشارت أيضا إلى التعاون المتبادل في مجال حماية البنية التحتية للطاقة القطرية.[59]

وقد دفع هذا النص كثيرًا من المسؤولين والمحلّلين في الهند إلى التعامل مع هذه الاتفاقية بوصفها علامة فارقة[60]. ثم إن تركيز الاتفاقية على الإنتاج المشترك للأسلحة والمعدّات العسكرية، كان من العناصر المهمّة الأخرى في هذه الاتفاقية، وهو إجراء تعاوني سبق أن نوقش خلال مفاوضات حزيران/ يونيو 2007. وقد ركّز هذا الجانب على تعميق العلاقات الاستراتيجية؛ إذ يتّجه البلدان نحو شراكة دفاعية أكثر تكاملًا، تهدف إلى تعزيز قدراتهما العسكرية[61]، وهي تشمل بعض المجالات الأخرى للتعاون الدفاعي الثنائي، المدرَجة في المادة (4) من هذه الاتفاقية[62]:

1. التعاون العسكري المتبادَل من خلال التدريب والزيارات وتبادل المعلومات والأفراد والتدريبات المشتركة وزيارات السفن.
2. التعاون في المشاريع الثنائية المتعلّقة بالمعدّات الدفاعية ومكوّناتها والمساعدة التقنية والتدريب والإنتاج المشترك.
3. التعاون في مجال العلوم الدفاعية وتكنولوجيتها، من خلال تبادل المعلومات والتدريب والزيارات وتبادل الأفراد والمشاريع المشتركة.
4. تبادل المعلومات المفيدة لكلا الطرفين أو لأحدهما.
5. الانخراط في مجالات التعاون الدفاعي الأخرى التي يتّفق عليها الطرفان.

في الهند، نُظِر بوجه خاص إلى البند المتعلّق بزيارات السفن، في اتفاقية التعاون الدفاعي عام 2008، بوصفه أداةً لتعزيز الوجود البحري الهندي الحاسم في مياه الخليج. ولم يكن هذا الوصول مقتصرًا على تحصين المصالح الاقتصادية الهندية، عبر حماية الممرّات البحرية الحيوية، بل إنه أنشأ أيضًا منصّة لتعزيز قوّتها الجيوسياسية في المنطقة[63].

واستكمالًا للتعاون الدفاعي والأمني بين الهند وقطر، وقّع البلَدان اتفاقية أخرى حول "التعاون في قضايا الأمن وإنفاذ القانون" في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، بهدف مكافحة كل أنواع الأنشطة الإجرامية، من خلال مأسسة جهود التنسيق الأمني عبر بناء إطار تعاوني. واستهدفت الاتفاقية إقامة إطار تعاوني في القضايا المتعلّقة بالإرهاب والجريمة المنظّمة وتهريب الأسلحة والجرائم الاقتصادية، وسواها من أشكال النشاط الإجرامي العابر للحدود[64]. وعلى المستوى النظري، مثّل ذلك تقدّمًا كبيرًا عبر السعي إلى توسيع نطاق التعاون الأمني الثنائي بين الهند ودول الخليج[65].

وعلى الرغم من إنشاء اللجنة المشتركة للتعاون الدفاعي في عام 2010 للإشراف على تنفيذ المبادرات الدفاعية والأمنية والنهوض بها، فقد ظلّ التقدّم بطيئًا. وعقدت اللجنة المشتركة للتعاون الدفاعي خمسة اجتماعات، بالتناوب ما بين الدوحة ونيودلهي؛ إذ عُقِد الاجتماع الافتتاحي في عام 2010 (الدوحة)، تلته اجتماعات في الأعوام 2011 (نيودلهي) و2013 (الدوحة) و2015 (نيودلهي)، وكان آخرها في عام 2019 (الدوحة). ومع ذلك، وُقّعت مذكّرات تفاهم مهمة، مثل مذكّرة التفاهم بين وحدة الاستخبارات المالية الهندية ووحدة المعلومات المالية القطرية، بهدف "تبادل المعلومات الاستخبارية الخاصة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات الصلة"[66]. وجرى إضفاء الطابع الرسمي على هذه المذكّرة، خلال زيارة مودي الأولى لقطر، في 5 حزيران/ يونيو 2016. ومن بين المبادرات المهمة الأخرى "بروتوكول التعاون التقني في مجال الفضاء الإلكتروني ومكافحة الجرائم الإلكترونية"، الذي وُقّع في أثناء زيارة رئيس الوزراء القطري الشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني للهند، في 3 كانون الأول/ ديسمبر 2016. وكان يتوقّع أن يوسّع هذا البروتوكول نطاق التعاون الأمني، في الإطار الأشمل لاتفاقية التعاون الدفاعي المبرمة عام 2008، ويعالج التهديدات الناشئة في الفضاء الإلكتروني والجرائم الإلكترونية[67].

59 Nagapushpa Devendra, "India-Qatar Defence Cooperation: The Road Ahead," *Diplomacy and Beyond*, 23/3/2021, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GPkZ

60 Ibid., p. 32.

61 Zakir Hussain, "Indian PM's Visit to Oman and Qatar," *IDSA Comment*, 2/12/2008, accessed 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GQ3t

62 Avtar Singh Bhasin, *India's Foreign Relations-2008 Documents*, pp. 1830-1831.

63 Ibid., p. 61.

64 Ibid., pp. 62, 1834.

65 Ibid., pp. 1837-1838.

66 Government of India, Ministry of External Affairs, "List of Agreements Exchanged During the Visit of Prime Minister of Qatar to India," 3/12/2016, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GPId

67 Ibid.

وبصرف النظر عن الأهمية الرمزية لهذه الاتفاقيات، فإنّ التقدّم الملموس في التعاون العسكري ظل بطيئًا. ولم تنخرط الهند وقطر في التمرين البحري الثنائي الأول، "زئير البحر" Roar of the Sea، إلا بعد عقد من الزمن، حين نفذت القوات البحرية الأميرية القطرية والبحرية الهندية مناورة بحرية في الفترة 17-22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019[68]. وربما يتجلّى البطء في تعزيز التعاون الدفاعي والاستراتيجي في عدم تجديد اتفاقية التعاون الدفاعي الأساسية المبرمة في عام 2008، بعد أن انتهى أجلها في عام 2023. وهذا بخلاف التجديد الاستباقي السابق للاتفاقية في عامَي 2013 و2018؛ إذ جرى التجديد قبل انتهاء فترة كل منهما. ولم يوقف ذلك استمرار التمرينات العسكرية المشتركة بين قطر والهند؛ إذ أعلنت وزارة الدفاع القطرية، في 16 تموز/ يوليو 2021 اختتام فعاليات التمرين البحري الثنائي، "زئير البحر 2"، بالمشاركة مع القوات البحرية الهندية في قطر[69].

أما فيما يتعلق بالروابط الثقافية والجالية الهندية في قطر، فقد يمثّل الهنود اليوم الجالية القومية الأكبر في قطر، وتسهم هذه الجالية في الفسيفساء الثقافية المتنوّعة، وتدعم العلاقات الثنائية بين البلدين. ويُقدّر عدد الهنود في قطر بأكثر من 800 ألف نسمة، وهم يمثّلون أكثر من ربع سكانها الذين بلغ عددهم نحو 3 ملايين نسمة في عام 2024. وقد أسفرت جائحة فيروس كورونا عن انخفاض مؤقّت في عددهم إلى النصف تقريبًا بين عامَي 2020 و2021، بيد أنها عادت إلى مستويات ما قبل الجائحة مع تخفيف القيود المفروضة على السفر. واكتسب دور الجالية الهندية في الخارج أهميته الشديدة في ضوء المبالغ الكبيرة الآتية من التحويلات المالية التي تسهم في التنمية الاقتصادية الهندية. وقد كشف تقرير البنك الدولي حول الهجرة والتنمية في عام 2023، أن الهند كانت المستفيد الأكبر من تحويلات الأموال القطرية؛ إذ تلقّت 4.432 مليارات دولار من إجمالي التحويلات القطرية البالغة 12.12 مليار دولار. وحصلت الهند على أكثر من 111 مليار دولار في عام 2022، وهو الرقم الأعلى في العالم؛ إذ بلغت التدفّقات النقدية الواردة من قطر نحو 4 في المئة من إجمالي التحويلات المالية[70].

أما الجانب الثقافي، فقد مثّلته اتفاقية التعاون الثقافي في عام 1980، وهي من بين أولى الاتفاقيات الثنائية بين البلدين، وقد جاءت بعد نحو ثماني سنوات من إقامة العلاقات الدبلوماسية في عام 1973. وهذه الاتفاقية وفّرت إطارًا تأسيسيًا قبل توقيع اتفاقية جديدة في أثناء زيارة الشيخ حمد للهند في عام 2012. وقد تضمّنت الاتفاقية بناء العلاقات الثنائية "على الصداقة وتعزيز" التعاون الثقافي، مع التركيز على دورها الجوهري في تعميق الفهم المتبادل للثقافة والمجتمعات[71]. فضلًا عن ذلك، ركّز البيان المشترك الصادر خلال زيارة مودي، في عام 2016، على مركزية التواصل بين الشعوب في تعزيز العلاقات الثنائية، وقرّر توسيع نطاق التعاون الثقافي ليشمل الرياضة والسينما[72]. وتجدر الإشارة إلى أن متاحف قطر احتفلت بعام 2019 بوصفه عامًا للثقافة بين قطر والهند، اعترافًا بدور الثقافة في تعزيز التفاهم المتبادل بين البلدين[73]. وانخرط البلدان باستمرار في المهرجانات الثقافية والمعارض الفنية؛ إذ تشارك الفرق الفنية الهندية بانتظام في الفعاليات الكبرى التي تنظّمها قطر. ومن هنا، تشكّل هذه الأنشطة الثقافية أدوات دبلوماسية لترسيخ المشاركة وتعميقها، والعمل على نحو أساسي على تسهيل سعي البلدين إلى إقامة أسس الشراكة الاستراتيجية التي تهدف إلى تأمين مصالحهما الوطنية، وأمن الطاقة الهندية والحصّة القطرية في سوق الطاقة.

وتؤدّي السياحة دورًا محوريًا في تسهيل التفاهم الثقافي بين الشعوب على نحو يتجاوز الحدود الوطنية وسواها من حدود التمايز. وثمة ندرة في البيانات السنوية الخاصة بحجم التبادل السياحي بين البلدين. وقد شهدت الفترة 2001-2016، وهي الفترة التي تتوافر بياناتها، عددًا قليلًا من السائحين القطريين في الهند، مع أنها أظهرت اتجاهًا تصاعديًا (ينظر الجدول 6). وقد كان عدد القطريين الذين زاروا الهند عام 2001 قليلًا؛ إذ بلغ 1361 سائحًا، بينما أظهر عام 2016، وهو آخر عام توافرت بياناته لنا، أن 7486 قطريًا سافروا إلى الهند لأغراض السياحة؛ ما يدل على معدل نمو سنوي تراكمي بلغ 11.24 في المئة في هذه الفترة. وقد شكّل عدد السائحين القطريين ما نسبته 0.08 في المئة من إجمالي عدد السائحين الأجانب الوافدين إلى الهند البالغ عددهم 8.8 ملايين سائح أجنبي عام 2016، لكن هذه النسبة تبدو جيدة جدًا من منظور قطر؛ لأنها تعني 2 في المئة من مواطنيها.

68 Government of India, Ministry of Defence, *Annual Report 2019-2020*, p. 49, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GPfq

69 "تدريبات ومباحثات.. تعاون عسكري متنامٍ بين قطر والهند"، **الخليج أونلاين**، 2021/8/17، شوهد في 2025/1/17، في: https://acr.ps/1L9GQ2u

70 World Bank, "Remittances Remain Resilient but Are Slowing," *Migration and Development Brief 38* (June 2023), accessed on 10/9/2024, at: https://acr.ps/1L9GQ2q

71 Government of India, Ministry of Culture, "Agreement between the Government of Republic of India and the Government of the State of Qatar in the Field of Cultural Cooperation," 9/4/2012, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GPVH

72 "India-Qatar Joint Statement During the PM's Visit to Qatar," *PM India*, 5/6/2016, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GPgO

73 "Qatar Museums Wraps up Qatar-India Year of Culture 2019," *The Peninsula*, 2/1/2020, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GPM3

الجدول (6)
عدد السائحين القطريين الوافدين إلى الهند سنويًّا (2001-2016)

العام	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
السائحون القادمون من قطر	7486	6313	6291	4966	4132	3266	2735	2765	2934	2606	2392	2176	1788	1434	1215	1361

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى:

Government of India, Ministry of Statistics and Programme Implementation, *Statistical Year Book India*, accessed on 17/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GP6S

الجدول (7)
عدد السائحين الهنود الوافدين إلى قطر سنويًّا (2019-2022)

العام	عدد السائحين الهنود	النسبة المئوية لحصّة السياح الهنود من إجمالي الوافدين إلى قطر
الربع الأول 2024	105,911	7
2023	419,722	10
2022	272,987	11
2021	166,000	27
2020	92,435	13
2019	385,148	18

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى:

"Qatar Tourism Reports," *Visit Qatar* (2025), accessed on 17/1/2025, at: https://acr.ps/1L9GPR8

في المقابل، ما زالت البيانات المتوافرة عن السائحين الهنود الذين زاروا قطر محدودة؛ إذ أُتيحت لنا على نحو أوّلي إحصاءات شاملة بين عامَي 2019 و2023 (ينظر الجدول 7)، مُستمدّة من مصادر هندية وقطرية. وتجدر الإشارة إلى أن الهند شغلت باستمرار المراتب الأولى بين أكبر مصادر السائحين الوافدين إلى قطر، فضلًا عن السعودية. ففي أثناء الحصار على قطر (2017-2021)، شكّل السائحون الهنود الشريحة الأكبر من زوّار قطر. لكن السعودية عادت إلى المركز الأول بوصفها المصدر الرئيس للسائحين الوافدين إلى قطر، بعد "طيّ صفحة الخلاف" في عام 2021، لتتراجع الهند إلى المرتبة الثانية. ويلقي هذا التحوّل الضوء على الديناميات الجيوسياسية التي تؤثّر في تدفّقات السياحة الإقليمية. ومع ذلك، تدلّ مكانة الهند المستمرة، بوصفها المصدر الرئيس للسائحين، على جاذبية قطر المتنامية في كونها وجهة مفضّلة للسائحين الهنود.

في إطار التحليل القائم على الاعتماد المتبادل المعقد، يوفّر اعتماد الهند على الغاز الطبيعي القطري، وهو أمر حيوي في مجال تنويع مصادر الطاقة والنمو الاقتصادي، حافزًا قويًا للحفاظ على علاقات ودّية بقطر. وقد دفع ذلك الهند إلى رسم سياستها الخارجية تجاه قطر من مقاربة براغماتية، مع السعي إلى إدارة صعود الإسلاموفوبيا في الهند الذي يمكن أن يهدّد شريان حياتها في مجال الطاقة، فضلًا عن أمن جالياتها الكبيرة في المهجر. وأظهرت قطر، مثلها مثل بقية الدول العربية والإسلامية، حساسية تجاه الخطاب المعادي للإسلام في الهند. لذا، فإن أي عداء مُتصوّر تجاه المسلمين في الهند قد يلقي بظلاله على العلاقات الهندية - القطرية، والعلاقات الهندية مع بقية الدول العربية والإسلامية.

خاتمة

يتّضح من التحليل والأدلّة الواردة في هذه الدراسة أن الهند وقطر عملتا على تعزيز علاقاتهما الثنائية طوال العقود الخمسة الماضية.

وبخلاف المنظور الواقعي القائم على الهيمنة العسكرية والأمنية، اكتسبت العلاقات الهندية - القطرية طابعًا متناميًا من الاعتماد المتبادل؛ إذ تحوّلت من الاقتصار على التعاون الاقتصادي إلى تعاون استراتيجي سهّله تحسن العلاقات السياسية. وقد أكّد هذه الدينامية تبادلٌ منتظمٌ لزيارات رسمية رفيعة المستوى منذ عام 1999 واتفاقيات لاحقة. وفضلًا عن ذلك، عملت التبادلات الثقافية والشعبية، كما هي الحال مع الجالية الهندية الكبيرة في قطر، على تعميق الروابط الثنائية؛ ما أبرز طبيعة علاقتهما ذات الأبعاد المتعدّدة. وهكذا، حقّقت الهند إنجازًا ملحوظًا في إعادة تكييف سياستها الخليجية، والتعامل مع دولٍ مثل قطر من دون ربط تعاملها بعوامل خارجية؛ وهذا عزّز مكانتها السياسية في المنطقة. وقد وُثّقت هذه المساعي من خلال جهود متزامنة بذلتها قطر لاستغلال سوق الطاقة المتنوّعة، وفي توسيع صادرات الغاز الطبيعي المُسال، بالتزامن مع تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

ونجح البلدان في التنقّل عبر المشهد السياسي الداخلي والتحوّلات العالمية بطرائق تتوافق مع نظرية الاعتماد المتبادل المعقّد. وقد تجلّى ذلك في الإجراءات التي اتخذتها الدولتان في خفض التصعيد مراعاةً للمصالح الاقتصادية، في أعقاب قضية التجسّس التي تورّط فيها مسؤولون سابقون هنود في عام 2023. ويوضّح ذلك الكيفية التي يمكن أن تشكّل بموجبها القضايا الداخلية مصادر محتملة للاضطراب، على غرار حالة صعود الإسلاموفوبيا في الهند. إن ردّ قطر (مثل حال العديد من الدول العربية والإسلامية) الدبلوماسي على صعود الإسلاموفوبيا الداخلية في الهند (مثل الجدل حول تصريحات نوبور شارما في عام 2022)، من شأنه أن يلقي الضوء على تعقد العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية المستقرّة، بسبب السياسات الداخلية والحساسيات السياسية. ومع ذلك، أظهرت استجابة الجانبين لهذه المنغّصات الداخلية أن الاعتماد الاقتصادي المتبادَل في هذه العلاقة يمكن أن يتغلّب على تلك القضايا.

وبهذا، تميّزت العلاقات الهندية - القطرية، من منظور نظرية الاعتماد المتبادَل، بتعدّد قنوات التفاعل والاعتماد الاقتصادي المتبادَل والحساسية تجاه التحوّلات الداخلية والعالمية؛ إذ اكتسب الاعتماد المتبادَل أهمية محورية في تأمين مصالح البلدين. وفي الوقت نفسه، تلوح في الأفق فرص غير مُستغلّة من شأنها أن تزيد الاستثمارات القطرية في الهند وترفع مستوى الانخراط الهندي في قطر، وخصوصًا في قطاعات السياحة والطاقة المتجدّدة والأمن الغذائي. وبينما تجاوزت المحفظة الاستثمارية القطرية في الهند مجال الطاقة إلى قطاعات أخرى مثل البيع بالتجزئة والبنية التحتية والتكنولوجيا، فإنه يتعيّن على الهند الاستجابة لذلك بالمثل عبر تعزيز حضورها في قطر، ولا سيما أن الأخيرة تُقدّم نفسها بوصفها مركزًا إقليميًا للاقتصاد والأعمال.

المراجع

العربية

الخترش، فتوح عبد المحسن وعبد العزيز المنصور. **مصادر تاريخ قطر: 1868-1916**. ط 2. الكويت: دار ذات السلاسل، 1984.

قبلان، مروان. **سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

الأجنبية

Abbas, Khurram. "India, the Arab Gulf Countries and the Pakistan Factor." *Insights*. no. 306. Middle East Institute. 28/11/2023. at: https://acr.ps/1L9GP3b

Bhasin, Avtar Singh. *India's Foreign Relations–2008 Documents*. New Delhi: Geetika Press, 2008.

Bhasin, Avtar Singh. *India's Foreign Relations–2009 Documents*. New Delhi: Geetika Publishers, 2009.

_____. *India's Foreign Relations–2008 Documents*. Government of India. Ministry of External Affairs. New Delhi: 2009.

Dutta, Arvind. "Role of India's Defence Cooperation Initiatives in Meeting the Foreign Policy Goals." *Journal of Defence Studies*. vol. 3, no. 3 (July 2009).

Fohmertz, Allen. *Qatar Modern History*. Washington, DC: Georgetown University Press, 2012.

Government of India. Ministry of External Affairs. *Annual Report 1999–2000*. New Delhi: 2000. at: https://acr.ps/1L9GPF2.

_____. *Annual Yearbook 2008–2009*. New Delhi: 2009.

Keohane, Robert & Joseph Nye Jr. *Power & Interdependence*. 4th ed. Boston: Longman, 2011.

Malla, Mohmad Waseem. "Media-Foreign Policy Discourse: Analysing Coverage of Saudi Arabia-Iran Rivalry by Al Jazeera English, 2006–2018."

PhD Thesis. Jawaharlal Nehru University, New Delhi.

Ministry of Defence, Government of India. *Annual Report 2019–2020.* at: https://acr.ps/1L9GPfq

Nayyar, Deepak. "Economic Liberalisation in India: Then and Now." *Economic and Political Weekly.* vol. 52, no. 2 (2017).

Pasha, A. K. (ed.). *India and GCC Countries: Historical, Political and Strategic Perspectives.* New Delhi: Wisdom Publications, 2014.

US Energy Information Administration. "Country Analysis Brief: Qatar." 28/3/2023. at: https://acr.ps/1L9GPGZ

World Bank. "Remittances Remain Resilient but Are Slowing." *Migration and Development Brief 38.* June 2023. at: https://acr.ps/1L9GQ2q

Zahlan, Rosemarie Said. *The Creation of Qatar.* London: Croom Helm; New York Barnes & Noble Books, 1979.